مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤١٣

المعقودة يوم الأحد،
٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤
الساعة ١١/٥٥
نيويورك

الرئيس:	السيد ماركر	(باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غمرسال
	نيجيريا	السيد أيواه
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1994/828)

تقرير الأمين العام عن مسألة هايتي (S/1994/871)

94-86156

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1994/828)

تقرير الأمين العام عن مسألة هايتي (S/1994/871)

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوروغواي، فنزويلا، كندا، كوبا، المكسيك، هايتي يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس، ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لونغشامب (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس وشغل السيد بيريز بالون (أوروغواي)، والسيد تيجيرا - باريز (فنزويلا)، والسيد مالون (كندا)، والسيد رودريغيز باريللا (كوبا)، والسيد فلوريز أوليا (المكسيك) المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثائق الآتية: S/1994/828 و S/1994/828/Add.1، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي؛ و S/1994/871، تقرير الأمين العام عن مسألة هايتي؛ و S/1994/905، رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة، تحيل نص رسالة تحمل نفس التاريخ من رئيس جمهورية هايتي موجهة إلى الأمين العام؛ و S/1994/910، رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/904، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الأرجنتين وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول هو ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في صباح يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، عندما عرفت أنباء الانقلاب الذي قام به العسكريون الهايتيون ضد رئيس ذلك البلد المنتخب انتخابا ديمقراطيا، كان رد الفعل فوريا. وعلى إثر السخط الذي أثاره ذلك العمل البغيض، أدان المجتمع الدولي بشدة بالغة هذه الضربة الموجهة ضد الديمقراطية في هايتي، التي أسهم في إقامتها اسهاما عظيما بالمساعدة في إجراء الانتخابات يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ - أول انتخابات حرة منصفة أجريت في بلدي طوال ما يقرب قرنين. وفي جميع أنحاء العالم، اتخذت قرارات بغرض عزل الذين قاموا بالانقلاب وإعادة السلطات الشرعية إلى الحكم واستمرار العملية الديمقراطية التي بدأها الرئيس أريستيد وحكومته، والتي كانت نتائجها قد بدأت تتشكل فعلا.

واليوم، وبالتحديد بعد ٣٤ شهرا منذ بداية ذلك العمل الغادر الذي قام به جنرال متعطش للسلطة، وساعدته في مغامرته المجنونة أقلية صغيرة تعارض إقامة دولة تستند الى حكم القانون بصفة دائمة في هايتي، يجب أن نعترف بأن الحالة لم تتغير: إن الذين قاموا بالانقلاب يواصلون سيطرتهم على البلاد ويخضعون السكان، والرئيس أريستيد لايزال في المنفى، والمجتمع الدولي يطالب بعودته دون فائدة.

حقيقة أن مبادرات جديرة بالثناء اتخذت بغرض حل هذه الأزمة. لم يدخر المجتمع الدولي جهدا للمساعدة على إيجاد حل لهذه الحالة؛ واتخذت مبادرات كثيرة لبلوغ هذه الغاية وبتكاليف باهظة. واعتمدت منظمة الدول الأمريكية، أولا وقبل كل شيء، وبعد ذلك الأمم المتحدة تدابير موجهة إلى حل هذه

الأزمة بالوسائل الدبلوماسية. وإلى جانب قرارات اللجنة المخصصة من وزراء الشؤون الخارجية لمنظمة الدول الأمريكية بشأن هايتي، نذكر جهود الوساطة التي قام بها وزير خارجية كولومبيا السابق السيد راميريز اوكامبو، التي أدت إلى اجتماعات بورت - أو - برنس، وكراكاس وكارتاجينا دي لاس انديأس وإلى التوقيع على اتفاق واشنطن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وإن منظمتنا، من جانبها، اتخذت قرارات عديدة، أذن أحدها بوزع بعثة الأمم المتحدة المدنية في هايتي. وعلى أساس تقرير الأمين العام، جعل مجلس الأمن الحظر على توريد المنتجات النفطية والأسلحة والذخائر أول الأمر عالميا وملزما.

ولقد قدمت حكومتنا الشرعية بدورها العديد من التنازلات بهدف وحيد يتمثل في تمكين البلد من الخروج من اللُّجَّة التي قذفه فيها القادة الحاليون غير المسؤولين لجيش هايتي.

وجميع هذه الجهود قد واجهت رفضا متعنتا من جانب الانقلابيين العسكريين للانسحاب من الساحة السياسية ولجعل التقدم الديمقراطي يسود من جديد. وبتدعيم موقفهم بالإشارات المختلطة التي أرسلت من جهات معينة، تجاهلوا تماما النداءات والقرارات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي، مما يشير الى تصميمهم على عدم التخلي عن السلطة التي اغتصبوها.

قبل عام، في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، بعد مفاوضات طويلة وصعبة ترأسها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، تم التوقيع على اتفاق، الأمر الذي يمهد السبيل أمام التسوية السلمية للأزمة. وقد جسد اتفاق جزيرة غفرنرز المؤلف من ١٠ نقاط جميع العناصر التي يمكن أن تؤدي الى استعادة النظام الدستوري والى وضع الأسس الهيكلية للإرساء الدائم للديمقراطية في هايتي. وقد نص على إقامة حوار بين مختلف الآراء السياسية الممثلة في البرلمان، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وبرنامج للتعاون الدولي، وإصدار العفو من جانب رئيس الجمهورية، وإنشاء قوة جديدة للشرطة تتميز عن الجيش، وتقاعد قائد القوات المسلحة والإصلاح المقرون به للقوات المسلحة وعودة الرئيس أريستيد الى هايتي. وكان من المفروض أن تنفذ جميع هذه الأحكام قبل ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ وكان على الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أن تتحقق من ذلك التنفيذ.

وبينما بذل الرئيس أريستيد كل ما في وسعه لاحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في جزيرة غفرنرز، لم يصدق نفس الشيء على القائد الأعلى للقوات المسلحة في هايتي، الذي أقام عقبات مستمرة واستخدم تكتيكات تعويقية للحيلولة دون التنفيذ الكامل. وقد قامت السلطات العسكرية، مستفيدة من المدنيين المسلحين، وفي بعض الأحيان عاملة بنفسها، بخلق مناخ يسوده الرعب في هايتي، ولا يؤدي الى الانتقال السلمي الذي ينادي به اتفاق جزيرة غفرنرز. ومن ثم، لم يكن ممكنا وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ووزير العدل الذي كان يعد مشروع قانون ليقدمه الى البرلمان بشأن الفصل بين قوات الشرطة والجيش، قد قتل عمدا. ولم يتمكن الرئيس أريستيد من العودة الى البلاد كما كان مخططا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

وبالرغم من أن مجلس الأمن قد أعاد من جديد فرض الجزاءات وتعزيزها بغية إرغام القيادة العسكرية على احترام التزاماتها، لم يحدث أي تقدم تحقيقا لذلك الغرض. وعلى النقيض من ذلك، في الشهور الأخيرة أصبح النظام العسكري أشد تصلبا؛ فقد زاد القمع واتخذت تدابير للحد من الحريات المدنية. وقد ازدادت انتهاكات حقوق الإنسان زيادة ملحوظة. وأُعلنت حالة الطوارئ في هايتي.

وفي الوقت ذاته، ما برحت السلطات العسكرية تزيد تحديها للمجتمع الدولي، منصبة رئيسا مؤقتا وطاردة البعثة المدنية الدولية. وعلاوة على ذلك، تُعد الحكومة اللاقانونية واللاشرعية لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

لست بحاجة الى أن أقول إن موقف الإنقلابيين العسكريين إحباط للتنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز والإنهاء الذي يعقبه للأزمة، وهذا ما يرغب فيه المجتمع الدولي من أعماقه وما بذل من أجل تحقيقه العديد من الجهود. إن الحالة الجارية لا تؤدي إلا الى تفاقم تدمير البلد وزيادة معاناة الشعب الذي لا حيلة له إلا الفرار من البلد بأي وسيلة ممكنة، مما يخلق مشكلة لاجئين للمنطقة بأكملها.

وفي ظل هذه الحالة، نعتقد أن من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لإنهاء التكتيكات التعويقية

والصلف من جانب القيادة العسكرية، مما يفرض تهديدا مباشرا على سلطة مجلس الأمن.

ونعتقد أن مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم يتضمن عناصر ستمكن المجتمع الدولي من الاستجابة على النحو الواجب للتحدي الذي تفرضه حفنة من الجنود الذين لا ضمير لهم والذين ما انفكوا طوال ثلاث أعوام يسهمون في تدمير بلدهم.

إن الاتفاق عُقد، ويجب على الذين وقعوا على الاتفاق أن يحترموه أو أن يدفعوا الثمن. ورئيس جمهورية هايتي، بالرغم من تحفظاته العميقة، قد وقع على اتفاق جزيرة غفرنرز. ولكن بينما أظهر التاريخ أن تحفظاته كانت مبررة تماما، فإنه التزم بذلك الاتفاق التزاما صارما. ولقد فعل ذلك احتراما للمجتمع الدولي ولشعب هايتي وللمنصب الذي يشغله، وكذلك، وبصفة خاصة، اقتناعا منه بأن ذلك الاتفاق هو السبيل الوحيد أمام أمة هايتي لتدافع عن سيادتها الوطنية ولتستعيدها: وكما تنص المادة ٥٨ من دستور هايتي،

«إن السيادة الوطنية ملك لكل المواطنين».

وإننا، إذ نطلب المساعدة من المجتمع الدولي لحل أزمة هايتي، نشاطره حلمنا بأن يتوحد جميع أبناء بلدنا في ممارسة حقوقهم السيادية في أن يقرروا مستقبل بلدهم.

وإذ نبين قبول حكومة الرئيس أريستيد لمشروع القرار المعروض على المجلس، نناشد المجتمع الدولي، عن طريقكم، سيدي الرئيس، أن ينضم الينا في الدفاع عن سيادتنا الوطنية.

إننا ندعو المجتمع الدولي الى احترامنا واحترام سيادتنا الوطنية، ليس لشخصنا ولما نمثله فحسب، ولكن أيضا لمن هم أعضاء المجتمع الدولي ولما يمثلونه من أجل إقامة نظام سياسي عالمي جديد.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل المكسيك. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فلوريس أوليا (المكسيك): (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ بداية الأزمة في هايتي، مابرحت المكسيك تندد بحماس بالإنقلاب العسكري وبانتهاكات النظام الدستوري التي بلغت ذروتها بالإطاحة بحكومة الرئيس جان برتران أريستيد الشرعية.

ومنذ ذلك الحين، ما برحت المكسيك تؤيد قرارات المجتمع الدولي الرامية الى استعادة الشرعية في هايتي، ولاسيما قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، واتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك.

كما تؤكد المكسيك على أن استعادة النظام الديمقراطي الدستوري في هايتي ومن ثم عودة الرئيس أريستيد ينبغي تحقيقهما عن طريق الحل السلمي المحقق بالحوار والتفاوض، بتأييد المجتمع الدولي وفي إطار الالتزامات التي تعهدت الأطراف المعنية بها.

لقد اعتمد المجتمع الدولي، عن طريق مجلس الأمن، جزاءات تم تعزيزها مؤخرا. وإن القيادة العسكرية لحكومة الأمر الواقع لم ترفض نداءات المجتمع الدولي فحسب ولكن قاومت الجزاءات أيضا. ولكن هناك دلائل على أن هذه الجزاءات بدأت تأتي بنتائج؛ وبناء على ذلك ينبغي أن تعطى وقتا كافيا لتحقق النتائج المرجوة. ولهذا السبب تساور المكسيك شكوك في حسن توقيت مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم وتأسف أسفا عميقا لأن مجلس الأمن قرر أن من الضروري اللجوء الى استخدام القوة لحل الأزمة في هايتي. فاستخدام القوة في هذه الحالة يؤدي الى نشوء شكوك قانونية وعملية خطيرة، ويجب علينا ألا ننسى أن التاريخ، الذي مازال يتعين علينا أن نتعلم منه الكثير، يبين أن التدخل العسكري في نصف الكرة الخاص بنا كان على الدوام مصحوبا بآثار بليغة؛ فهو يجعل المدن مهجورة ويؤذي السكان ويهينهم ويثير الاستياء التاريخي، وبالرغم من تكلفته الباهظة لا يحقق بالضرورة الهدف المرجو منه.

إن التدابير الواردة في مشروع القرار مستخلصة من التقرير المقدم من الأمين العام. ومما يؤسفنا أن هذا التقرير لا يتضمن تعبيرا سياسيا كاملا، ولا حتى إشارة، عن خيار المثابرة في الجهود السياسية والدبلوماسية. بل والأدهى من ذلك أن التقرير يعترف بأن المنظمة عاجزة عن الاضطلاع بالدور الذي ينبغي أن تقوم به في إجراء من هذا النوع.

وبناء عليه، فإن الإجراءات المقترحة في مشروع القرار، من حيث الدقة، ليست منصوصا عليها في الميثاق. والواقع أن الأزمة في هايتي، من وجهة نظرنا،

لا تشكل تهديدا للسلم، ولا خرقا للسلم، ولا عملا من أعمال العدوان التي تبرر استعمال القوة بموجب المادة ٤٢ من الميثاق، إن أساس الإجراءات المقترحة، كما يتبين من تقرير الأمين العام، يبدو أنها ممارسة سالفة، أي أن لها سابقة، إلا أن كل حالة تختلف عن الأخرى. وفي هذه الحالة أكد المجتمع الدولي ومشروع القرار ذاته الطبيعة الاستثنائية للوضع في هايتي. ومن ثم، يبدو أنه من المفارقات، على أقل تقدير، الإصرار من ناحية على هذا الطابع الفريد، والاستشهاد، من ناحية أخرى بسوابق ومفاهيم طبقت في ظروف أخرى وفي مناطق جغرافية أخرى. وبالتالي، يبدو أن صلة هذه السوابق بحالة هايتي مشكوك فيها الى حد بعيد، لأن هذه الحالة مختلفة جدا ومتفردة تماما.

من المقلق أيضا أن مشروع القرار لا يتضمن أية إشارة الى الجدول الزمني للإجراء المقترح. وهو، بعبارة أخرى، أشبه بشيك على بياض أعطي لقوة متعددة الجنسيات ليس لها معالم محددة لتتصرف عندما ترى ذلك مناسبا. وهذه، في نظرنا، ممارسة شديدة الخطورة في مجال العلاقات الدولية.

هذا علاوة على أن مشروع القرار، للأسف، لا يكاد يتضمن أية إشارة الى الاحتياجات طويلة الأجل للتعمير المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، ويفتقر الى التوصيات المحددة التي كانت مستصوبة في هذا الصدد. ويمكن القول بأن مجلس الأمن غير قادر على وضع مثل هذه التوصيات؛ ولكننا نعتقد أنه ينبغي أن يدعو الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة لاعتماد التدابير اللازمة لهذه الغاية.

وهذه ليست بالنقطة الهينة. إن استعادة الديمقراطية في هايتي ستكون مستحيلة بالوسائل العسكرية وحدها، بل إن هذه الوسائل ستكون أكثر ضررا إن لم يصاحبها جهد غير عادي للتعمير.

ما برح مجلس الأمن، منذ بداية هذه الأزمة، يتصرف بناء على طلب الحكومة الشرعية. والرئيس أريستيد الآن لا يعترض على استعمال القوة لاستعادة حقوقه وحقوق شعب هايتي. فيجب أن يكون هناك أيضا جهد دولي رئيسي ملتزم بتنمية شعب هايتي.

إن المكسيك تدرك تماما الصعوبات القائمة حاليا، والحاجة الى استعادة النظام الدستوري والديمقراطية في هايتي. ومع ذلك، فإنها تعتقد أيضا أنه ليست هناك عناصر كافية تبرر استعمال القوة، ناهيك عن تبرير الإذن لقوات متعددة الجنسيات ليست محددة بدقة، باتخاذ إجراء عبر الحدود. وكان بلدي، بالطبع، يفضل الانتظار وإعطاء كل فرصة للجزاءات لتنتج الآثار المرجوة. وحتى إذا اعتمد مشروع القرار هذا، فينبغي بذل محاولة لإيجاد إجراء جديد ما أو آلية ذات طبيعة خلاقة، لعلها تأتي بنتائج سياسية، وتنقذ المنطقة، وشعب هايتي في المقام الأول، مما يجلبه التدخل المسلح، في كل الحالات، من عنف ومعاناة.

وبعبارة أخرى، أقول إن مواصلة الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل الى حلول تتسق مع الميثاق، مازالت، في رأينا، هي أفضل البدائل لتحقيق عودة القانون الدستوري، وممارسة شعب هايتي حقه في حرية تقرير المصير.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن ممثل كوبا الى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد روديغيز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشكر المجلس على إعطائي الفرصة للتعبير عن موقف دولة عضو في الأمم المتحدة من مسألة بالغة الأهمية، ولابد لي من أن أعترف أن الظروف التي يعقد فيها المجلس هذه الجلسة الرسمية لا تيسر ممارسة هذا الحق.

لقد دعمت كوبا دوما شعب هايتي في تاريخنا وثقافتنا المشتركين بسبب صلات عديدة تجمعنا. إننا نتفهم المعاناة الشديدة التي يتعرض لها أشقاؤنا الهايتيون، والمحن المريرة التي تمر بها سلطاتهم الشرعية المنتخبة بالتصويت الشعبي. ونعرب عن تأييد بلدنا الكامل للرئيس الدستوري جان برتران أريستيد الذي يجسد إرادة شعبه.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتحمل مسؤولية تاريخية هائلة، مسؤولية تتشاطرها - بشكل ساحق على ما أعتقد، مع أعضاء مجلس الأمن المنتمين الى منطقتنا.

وهذا ما يجعلنا نعلق أقصى أهمية على اجتماع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الذي انعقد قبل ٧٢ ساعة فقط، لأننا نعتقد أن مجلس الأمن، لدى نظره في هذا الأمر، سيقدر رأي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنتمية الى هذه القارة حق قدره.

وليست من أولوياتنا الآن أن نفسر قلقنا العميق حيال النص الفعلي لمشروع القرار، أو من تقارير الأمين العام ذات الصلة؛ أو الصياغة التي تصف الحالة في هايتي على أنها تهديد للسلم والأمن الإقليميين، وهذا شيء جديد وبعيد عن المفاهيم التي يرسيها ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بسلطة مجلس الأمن. كما أننا لا نود أن نعرب عن آرائنا في الأشكال والأنماط المتكررة المرتجلة المستخدمة كسوابق في الفقرة ٤ من مشروع القرار؛ ولا في إساءة استخدام الفصل السابع من الميثاق على النحو الوارد في هذا المشروع، ولا إغفال حقيقة أن عودة الرئيس أريستيد، الرئيس الدستوري، شرط أساسي لاستعادة النظام الديمقراطي.

ومن المقلق أن نلاحظ الغياب المطلق لأية حدود زمنية للعملية، وهو سهو جوهري يحول دون أي تحليل موضوعي لأبعاد العمليات المتوخاة ونطاقها الحقيقي.

والحقيقة هي أن ما دفعنا لأخذ الكلمة هو الحاجة الى شرح موقف بلادي المتعلق بما يسمى «وقائع غزو متنبأ به».

إن تاريخ هايتي لم يبدأ بالإنقلاب العسكري الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. فما هي الأسباب التي أدت اليه؟ ومن هم مرتكبوه ومن أين أتوا؟

إن نظام الأمر الواقع العسكري ما هو إلا تجسيد لدكتاتورية أنشأتها الولايات المتحدة ودعمتها ومولتها منذ عقود. وكان الإنقلاب نتيجة لتلك السياسة ذاتها.

وردا على التساؤل عن السبب في أن القادة العسكريين المتورطين في الإنقلاب مازالوا في السلطة، يتحدون المجتمع الدولي ويجعلون جزاءاته غير فعالة، أقول إنه لا يوجد غير جواب واحد: أولئك القادة يتلقون رسائل مختلطة من مراكز قوى مختلفة في البلد الذي نوجد فيه الآن.

إن هذا القرار يؤيد التدخل العسكري، سواء كان بقوة متعددة الجنسيات أو ربما بقوة مشتركة بين البلدان الأمريكية، كما ورد في بعض الوثائق. ونود أن نؤكد من جديد أن كوبا ترى أننا لم نستكشف بعد جميع الطرق لإيجاد حل سلمي للصراع الهايتي.

إن التدخل العسكري بمظهر مختلف من شأنه أن يكون الأول من نوعه في تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وهو للأسف تاريخ حافل بالتدخلات العسكرية - ولا يمكن له أبدا أن يحظى ولا يحظى الآن بموافقة دول منطقتنا بتوافق الآراء، وعلى وجه الخصوص في هذه الفترة المسماة بفترة ما بعد الحرب الباردة الجديدة.

وتود كوبا أن تكرر مجددا أنها تعارض من حيث المبدأ، معارضة قاطعة التدخل العسكري كوسيلة لحل الصراعات الداخلية. فقد بيَّن التاريخ أن العمليات العسكرية لا يمكن أن تشكل حلا حقيقيا للصراعات الداخلية لسبب بسيط هو أنها لا يمكن أن تحل الأسباب المؤدية الى نشوء تلك الصراعات. وإن قرارات بهذه الطبيعة تتجاوز ولاية مجلس الأمن، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، الذي لا يتيح هذه السلطات إلا في حالات تتسم بوجود تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين.

ويجب الحفاظ على آليات التسوية السلمية للنزاعات وهي الآليات الواردة في الميثاق لأن انتهاج سياسة عالمية تقوم على استعمال القوة أمر ليس ممكنا على الإطلاق ويشكل خطرا بالغا على السلم والأمن الدوليين.

وإن كان هناك ما يدل على وجود تهديد أساسي للسلم والأمن فهو التدخل العسكري من هذا النوع في منطقة البحر الكاريبي. فإن الإجراءات المتخذة فيما قبل - أي وزع قوات على نطاق واسع، واستخدام وسائل حديثة في القتال والمناورات العسكرية - تثير في واقع الأمر زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة.

ويجب أن نحذر من التهديد الذي يشكله هذا الوزع العسكري لأمن وسيادة كوبا في مسرح للعمليات يشمل بلدنا من خلال القاعدة العسكرية للولايات المتحدة في غوانتانامو، وهي التي تغتصب أرضنا انتهاكا لحقوق وإرادة شعبنا وحكومتنا.

لكل هذه الأسباب، وبسبب التزامنا بمنطقة أمريكا اللاتينية وبمبدأي عدم التدخل وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، تود كوبا أن تعرب عن معارضتها لمشروع القرار هذا.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوروغواي. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيريز - بايون (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفدي، إذ يهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الناجحة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن طيلة هذا الشهر لا يفعل ذلك التزاما بالشكليات بل للإعراب بصدق عن امتناننا لمهاراتكم وخبرتكم المعروفة تماما.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للفرصة التي أتيحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة. وبلدي، بوصفه عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومشاركا متحمسا في عملها، لم يتمكن من التغيب اليوم، وأود الآن أن أبين السبب الذي حدا بنا الى طلب إتاحة هذه الفرصة لنا.

لقد تحددت السياسة الخارجية لأوروغواي منذ القدم بمبدأين أساسيين هما مبدأ عدم التدخل ومبدأ تسوية النزاعات سلميا - وهو مفهوم ينص عليه دستور جمهورية أوروغواي. وإن الشرعية التي يحظى بها هذان المبدآن عالميا وترسخيهما المتواصل في العلاقات بين الدول يشكلان هدفين راسخين لسياستنا الخارجية. وموقفنا إزاء هذه المسألة يستكمل بمبدأ أساسي آخر التزمت به أوروغواي تقليديا وهو حكم القانون الدولي. ويسترشد تحليلنا للأوضاع والصراعات الدولية بالعلاقة المتبادلة بين هذه المبادئ كما يستلهم بها دفاعنا عن مصالح جمهورية أوروغواي والمجتمع الدولي ككل - حسب اقتناعنا.

من ثم، ما فتئت أوروغواي تعرب عن موقفها بكل وضوح كلما تم النظر، في هذا المحفل، في تطبيق الفصل السابع من الميثاق في حالات لا تتوفر فيها بجلاء، في رأينا، الشروط اللازمة لتطبيقه. وقد حثنا دوما التزامنا الثابت بالمبادئ التي ذكرناها على دعم وتأييد وجهة نظر تقييدية لتطبيق تدابير الإنفاذ التي ينص عليها الميثاق. بالتالي، على الرغم من أننا - بغية استعادة القانون والنظام والديمقراطية في بلد شقيق - أيدنا تأييدا راسخا فرض العقوبات الاقتصادية بمقتضى المادة ٤١ من الميثاق، فإننا لا نؤيد تطبيق الإجراءات العسكرية كما تنص على ذلك المادة ٤٢ منه. فنحن لا نعتقد أن الحالة السياسية الداخلية في هايتي تنعكس في الخارج بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، نعتقد أننا لم نستنفد بعد كل الوسائل المؤدية الى التوصل الى حل سلمي. وهذا هو على وجه التحديد الهدف من تطبيق العقوبات التي فرضت ضد النظام الدكتاتوري والتي يعاني منها بشكل جائر الشعب الهايتي.

لهذه الأسباب، تؤكد أوروغواي على ضرورة اتباع سبل الحوار والمفاوضات التي لم تستنفد بعد. ونود أن نؤكد بوضوح مرة أخرى أن أوروغواي، في إطار تفسير تقييدي لمبدأ عدم التدخل، لن تؤيد أي تدخل عسكري في جمهورية هايتي الشقيقة، سواء كان تدخلا من جانب واحد أو متعدد الأطراف.

ودون المساس بهذا الموقف، يتعهد بلدي بتأييد جميع التدابير الرامية الى إعادة وتعزيز الديمقراطية في جمهورية هايتي الشقيقة بالوسائل السلمية.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أوروغواي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مالون (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بشعور من الحزن الكبير ولكن أيضا بشعور من الإلحاح، يتكلم وفد كندا مرة أخرى أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي.

إن المجتمع الدولي بذل جهدا شاقا لإقناع السلطات غير الشرعية بفك قبضتها الحديدية عن هايتي. واتخذ المجلس بضعة قرارات بغية تحقيق ذلك الغرض. بيد أن القيادة العسكرية برهنت على عزمها على التشبث بالسلطة أيا كانت الأضرار التي قد تلحق بالسكان عموما كما برهنت على تجاهلها التام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، عندما طردت مؤخرا موظفي البعثة المدنية الدولية الذين تحيي كندا عملهم القيم وشجاعتهم.

(تكلم بالانكليزية)

ومنذ بداية الأزمة في هايتي، سعت الأمم المتحدة الى استعادة الديمقراطية في ذلك البلد عن طريق جهود الوساطة ووسائل دبلوماسية أخرى وكذلك عن طريق مجموعة من الجزاءات المتدرجة في الشدة. وقد

أيدت كندا هذه الجهود واشتركت في كل خطوة من خطواتها، باعتبارها أحد أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة من أجل هايتي.

وطوال الأزمة وقفت كندا الى جانب رئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا، جين - برتران اريستيد، الذي نرى أن استعادته عنصر حيوي لاستعادة الديمقراطية في ذلك البلد. وقد أحطنا علما بندائه للمجتمع الدولي، الوارد في رسالته الى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه، من أجل اتخاذ عمل سريع وبعزم في إطار سلطة الأمم المتحدة للسماح بتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز.

إن كندا طالما حداها الأمل والرجاء في التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز. لقد بذلت جهود عديدة من جانب هذا المجلس والمجتمع الدولي بغية تحقيق ذلك الهدف. ونظرا لاستمرار تدهور الحالة الإنسانية في هايتي بشكل كبير واستمرار القمع الوحشي، لا يسعنا أن نسمح باستمرار الأمر الواقع. ولهذا السبب اشتركت حكومة كندا في تقديم مشروع القرار المعروض علينا.

إن التزام كندا باستعادة الديمقراطية في هايتي التزام ثابت لا يتزعزع. وقد اشتركت كندا في بعثة الأمم المتحدة في هايتي في الماضي وستفعل ذلك مرة أخرى عندما يعاد تشكيل العملية بمقتضى أحكام مشروع القرار المعروض علينا. والطبيعة الدقيقة لمشاركة كندا في المرحلة الثانية من هذه الولاية يجري مناقشتها مع الأمانة العامة والدول الأخرى المنتظر مشاركتها. ونحن نتطلع الى ذلك اليوم الذي نرجو أن يكون قريبا جدا الذي ستوزع فيه بعثة الأمم المتحدة في هايتي ويعود الرئيس أريستيد الى هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل فنزويلا. وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تيخيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن فنزويلا، وفقا لمبادئها الدستورية وأسس سياستها الخارجية، تود تأكيد التزامها باستعادة الديمقراطية في هايتي بالوسائل السلمية. وتحقيقا لتلك الغاية، اشتركت فنزويلا في "مجموعة أصدقاء" الأمين العام للأمم المتحدة من أجل هايتي وسوف تواصل، في إطار تلك المجموعة، تشجيع إيجاد حل مستقر ودائم للأزمة في هايتي.

إن حكومة فنزويلا، إيمانا منها بتقليدها الثابت في الدفاع عن مبدأ عدم التدخل، لا يمكنها أن تؤيد اتخاذ إجراء عسكري انفرادي أو متعدد الأطراف في أي دولة من نصف الكرة، كما أنها لا يمكنها أن تتدخل في الإرادة السيادية لأي بلد.

وترى حكومة فنزويلا أن جميع الوسائل من أجل إيجاد حل سلمي للحالة في هايتي لم تستنفد بعد، وتحقيقا لهذا الغرض تقوم باستطلاع مختلف البدائل التي تسمح باستعادة الديمقراطية في هايتي ورفع الجزاءات، وإعادة بناء اقتصاد هايتي وفتح آفاق جديدة من الرفاه لهذا الشعب الذي نرتبط به بروابط تاريخية لا يسعنا أن نتجاهلها.

ونحن نثق، حتى بعد أن يتخذ مجلس الأمن قراره، أن تنظيم السلم الذي تتوخاه الأمم المتحدة بالتزام فائق سيكفل تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز بالوسائل السلمية وسيستعيد لهايتي حكومتها الشرعية برئاسة الرئيس اريستيد.

إن أولئك الذين اغتصبوا السلطة في هايتي، الذين وقعوا على اتفاق جزيرة غفرنرز ولكن لم يمتثلوا له والذين سمحوا للجزاءات بأن تستمر في سحق الفقراء في الوقت الذي يزداد فيه البعض ثراء، لايزال أمامهم وقت لإبداء شيء من الوطنية والبر بالناس. ولايزال بوسعهم تفادي المعاناة من جراء الجزاءات المكثفة والتهديد القاتم بعملية عسكرية. لايزال بوسعهم أن ينسحبوا ويسمحوا لشعب هايتي أن ينعم بالسلم وآفاق المساعدة من أجل إعادة بناء اقتصاده ونسيج مجتمعه.

ونحن ننضم الى الجهود التي يمكنكم، سيدي الرئيس، القيام بها للاستعاضة عن العملية الحربية بعملية سلمية تضاف إلى الأموال المخصصة لها تلك الأموال التي ينتظر أن يتكلفها التدخل، وتسجل آثارها في التاريخ باعتبارها واحدة من أكرم أعمال الأمم المتحدة، متجنبين بذلك هوان العقاب المفروض ومأساة الموتى والجرحى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للمضي الى التصويت على مشروع القرار المطروح علينا. وإذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سوف أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، تود حكومة البرازيل الإعراب عن شكرها لجهود الأمين العام وممثله الخاص وجهود مجلس الأمن من أجل إيجاد حل للأزمة التي ألمت بالأمة الهايتية.

إن البرازيل عبرت مرارا، في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على حد سواء، عما تشعر به من قلق إزاء الحالة في هايتي. وفي هذا الصدد، أيدت جميع القرارات المتخذة من جانب هاتين الهيئتين، تلك القرارات التي تدين مناخ العنف الصارخ والانتهاك العنيد لحقوق الإنسان في ذلك البلد الشقيق، إضرارا بشعب هايتي وتحديا للإرادة المعرب عنها للمجتمع الدولي.

إن البرازيل تؤيد تأييدا قويا استعادة الديمقراطية في هايتي. كما نرى أن الأزمة في ذلك البلد ذات طابع فريد واستثنائي ولا يجوز التسوية بينها وبين حالات أخرى يتعرض فيها السلم والأمن الدوليين للخطر. إنها مسألة ينبغي النظر فيها في إطار النهج الثنائي القائم على تعزيز الديمقراطية في نصف الكرة وتعزيز المبادئ المكرسة في ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على حد سواء.

لذلك من الضروري ألا يحترم فحسب التضامن الديمقراطي الذي بنيناه في منطقتنا، بل وأن تحترم أيضا شخصية وسيادة واستقلال الدول الواقعة فيها. لقد استطعنا العيش في سلم وتعاون في المنطقة لأننا نحترم احتراما دقيقا مبدأي تسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل. إن هذين المبدأين والقيم التي تنطوي عليهما تشكل كلا غير قابل للتجزئة متسقا ومتوازنا.

وفي البرازيل، ينص الدستور، في المادة ٤، على المبادئ التي توجه وتحدد القيام بعلاقاتنا الدولية. ومن بين هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان، وتقرير مصير الشعوب، وعدم التدخل، والمساواة فيما بين الدول والتسوية السلمية للنزاعات. وإن ميثاق منظمة الدول الأمريكية، الذي يوضح بجلاء تمسك بلدان المنطقة بالديمقراطية التمثيلية، يؤكد بنفس القدر من الوضوح، في المادة ٢ (ب) أن غرض المنظمة الأساسي:

«تعزيز ودعم الديمقراطية التمثيلية باحترام مبدأ عدم التدخل».

ويجب أن نأخذ في الاعتبار التقليد القانوني لأمريكا اللاتينية وفي نفس الوقت الظروف السياسية الراهنة للمنطقة. ومن الناحية التاريخية، كانت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتميز بالاسهام الايجابي الذي تقدمه في تقدم القانون الدولي وفي الحفاظ على السلم والأمن. وقد مهدنا الطريق لأن نصبح المنطقة المأهولة الأولى من العالم الخالية من الأسلحة النووية. وإننا نؤيد بقوة نزع السلاح. وتوجد في أمريكا اللاتينية اليوم أقل النفقات العسكرية في العالم والاحتمال الأقل للتوتر والصراعات المسلحة. وإننا نتمسك بالحرية الاقتصادية والسياسية، والحوار كوسيلة للتغلب على الخلافات وللالتقاء التدريجي والتكامل فيما بين أممنا.

وتعتبر البرازيل أن مشروع القرار المعروض علينا ليس مناسبا في الاستناد إلى معايير واختيار وسائل تحقيق هدف استعادة الديمقراطية وإعادة الحكومة المنتخبة شرعيا لهايتي تحت رئاسة الرئيس جان - برتراند أريستيد. إن الحالة في هايتي تبرر توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة الحالية في هايتي من أجل التنفيذ الكامل للأفكار النابعة من القرار ٩٣٣ (١٩٩٤) بما يتماشى مع الخيار الأول الوارد في تقرير الأمين العام الصادر في ١٥ تموز/يوليه من هذه السنة. وقد نحي هذا الخيار جانبا، ربما بتسرع بسبب أنه يتطلب بعض الوقت الاضافي حتى يتشكل، وهو نفس الوقت الذي قد يسمح للجزاءات بأن تحقق الآثار المنشودة. وبهذه الطريقة نكون قد اتخذنا اجراء اضافيا قويا، في إطار عملية تدريجية، حيث كنا سنستخدم وسائل الثني التي لا تزال متاحة لنا.

والبرازيل، بوصفها عضوة في مجلس الأمن من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبوصفها حاليا أمينة مجموعة ريو، ترى أنه لا يتوجب عليها أن تبلغ

بلدان المنطقة بما يحدث فحسب ولكن أن تأخذ أيضا شواغلها بعين الاعتبار. وكما اتضح من المشاورات المكثفة التي أجريت مع جيراننا وأصدقائنا، فقد أصبح من الواضح أنه لا يوجد توافق آراء عام فيما بينهم بالنسبة للاجراء المقترح اليوم.

إننا نعتبر أن من الضروري إجراء مشاورات فيما بين جميع أعضاء المجلس والأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بحالة معينة، من أجل تعزيز الشرعية وفعالية قرارات المجلس. وفي حالة هايتي بصفة خاصة، وبالنظر إلى طابعها الفريد، هذا النظر ينبغي أن تكون له الأولوية على شواغلنا الأخرى.

إن مجلس الأمن لأول مرة في التاريخ يجري مناقشة بشأن استخدام القوة بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتصل ببلد في نصف الكرة الغربي. هذه مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لجميع بلدان المنطقة. وأود أن أؤكد، بالاضافة إلى ذلك، أن المجلس يتناول مشكلة تتطور بسرعة. فقبل أيام قليلة تغيرت افتراضات عملنا تغيرا مثيرا. وكانت المسألة قيد المناقشة في ذلك الوقت تشكيل قوة صيانة سلم تابعة للأمم المتحدة على نمط جديد يتم وزعها بهدف المساعدة على انتعاش هايتي عندما تغادرها سلطات الأمر الواقع. ومؤخرا، مع ذلك، تحول تركيز عملنا إلى مسألة التشكيل الفوري لقوة متعددة الجنسيات بهدف التدخل في هايتي.

وبسبب هذا التغير المفاجئ، ترى البرازيل صعوبات خطيرة في مشروع القرار المعروض على المجلس. وإن الفقرة ٤ من المنطوق، بصفة خاصة، تتضمن صياغة مشابهة للصياغة الواردة في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) فيما يتعلق بحرب الخليج. وكانت تلك حالة ذات طابع قانوني وسياسي متميز تماما، في سياق سياسي وإقليمي مختلف ناجم عن غزو بلد من جانب بلد آخر، وذلك عمل أثار في ذلك الوقت أقوى رد فعل لدى المجتمع الدولي.

إننا نرى أن الوقت القصير المتاح لنا لم يكن كافيا للنظر على نحو كامل في الآثار الشاملة والمعقدة التي لا يمكن التنبؤ بها للحالة في هايتي. وينبغي عدم الاستخفاف بالمخاطر التي تنطوي عليها الحالة ليس بالنسبة إلى شعب هايتي فحسب ولكن بالنسبة إلى المجتمع الدولي أيضا. ولنفس هذا السبب، ينبغي أن يكون الدفاع عن الديمقراطية متفقا دائما مع المبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ولا يعني اللجوء إلى القوة بموجب أحكام ينظر فيها الآن. إن هذه الأحكام تشكل عدولا مقلقا عن المبادئ والممارسات المعتادة التي اعتمدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم.

وستمتنع البرازيل عن التصويت. إننا ونحن نعمل نوجه أفكارنا إلى المعاناة التي يتحملها شعب هايتي، الذي ينبغي أن يظل في مركز انشغالنا. وفي الرد على العنف، ينبغي أن يتفادى المجتمع الدولي توليد مزيد من العنف.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد كان الوفد الصيني يتابع عن كثب منذ نشوب الأزمة في هايتي، تطورات الحالة هناك. وإننا نتعاطف بعمق مع محنة شعب هايتي الحالية. وندعم الجهود الدؤوبة للأمين العام، ومبعوثه الخاص، ومنظمة الدول الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية في سعيها إلى ايجاد حل سياسي للمشكلة في هايتي، ونأمل بأن تؤدي جهود المجتمع الدولي إلى حل سلمي للمشكلة. وقد صوت الوفد الصيني، على أساس هذا الموقف، مؤيدا لقرارات مجلس الأمن السابقة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تأييد الجزاءات الاقتصادية ضد هايتي، رغم أننا نشعر بقلق بالغ إزاء معاناة شعب هايتي الناجمة عن ذلك.

ويشاطر الوفد الصيني وجهة النظر التي مفادها أن مشكلة هايتي تشكل عنصر عدم الاستقرار في المنطقة وهو يتفهم الشواغل التي أعربت عنها بلدان عديدة في المنطقة إزاء عدم توفر حل للمشكلة لفترة طويلة. ولهذا نوافق على بذل جهود سلمية أعظم من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، لتسهيل ايجاد حل سليم للمشكلة عن طريق الوسائل السياسية.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نوافق على النص في مشروع القرار المعروض علينا فيما يتصل بتخويل الدول الأعضاء اتخاذ وسائل إلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحل المشكلة في هايتي. وتؤيد الصين كما فعلت دائما، حلا سلميا لأية نزاعات أو صراعات دولية عن طريق مفاوضات متأنية. ولا توافق الصين على اتخاذ أية وسائل لحل يقوم على اللجوء إلى استخدام القوة.

ويرى الوفد الصيني أن حل مشاكل مثل مشكلة هايتي عن طريق الوسائل العسكرية لا يتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويفتقر إلى أسس كافية ومقنعة. إن ممارسة تخويل دول أعضاء معينة في المجلس باستخدام القوة تثير أيضا قلقا متزايدا بسبب أن هذا سيخلق دون شك سابقة خطيرة. وقد لاحظنا أن دولا أعضاء عديدة، وعلى وجه الخصوص في منطقة أمريكا اللاتينية، تشاطرنا وجهات نظر مماثلة.

ولهذه الأسباب، سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

يود الوفد الصيني أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد أننا نرى دوما أن الحوار والمفاوضات هي الوسيلة السليمة والفعالة الوحيدة لحل مختلف المسائل الدولية اليوم، وأن اللجوء إلى الضغط المتعمد والجزاءات، وفي المقام الأول استخدام القوة، لا تسهم في حل أساسي وتتناقض مع الاتجاه الدولي فيما بعد الحرب الباردة صوب الجهود الشاملة لحل النزاعات والصراعات عن طريق المفاوضات السلمية.

مرة أخرى، يحث الوفد الصيني الأطراف المعنية في هايتي على التعاون بالكامل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بأن تنفذ بإخلاص اتفاق جزيرة غفرنرز وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وذلك لتهيئة الظروف أمام استعادة مبكرة للسلم والاستقرار في هايتي وتجنب أي مزيد من التدهور للحالة في البلاد.

السيد ايواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس - في هذا اليوم الأخير من فترة توليكم منصب رئيس مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، نود أن نعبر لكم عن احترامات الوفد النيجيري. لقد كان شهرا هاما، مفعما بالأنشطة في مجال إدارة الأزمات وحل الصراعات. ولقد قمتم - دون شك - بأداء مسؤولياتكم أداء حسنا.

إن وفد بلادي يشعر بالامتنان للأمين العام لتقاريره الأخيرة بشأن هايتي. إننا نشعر بقلق عميق بشأن التدهور المستمر للحالة في ذلك البلد. وكما قال الأمين العام:

«لقد تدهورت الحالة في هايتي حتى وصلت إلى حد لا يمكن احتماله» (S/1994/828، الفقرة ٢٤).

وذلك بوجه خاص بالنسبة للقطاع الضعيف من السكان، ضحايا نظام الجزاءات الدولية غير المقصودين.

إن وفد بلادي يرى أن الالتزام والاشتراك الدوليين الطويلي الأجل المتصورين في تقرير الأمين العام بعد انتهاء الصراع في هايتي ينبغي أن يطبقا على جميع الحالات التي تستحق ذلك في أي مكان آخر. وينبغي للمجلس أن يضع في الاعتبار أن البحث عن السلام وعملية التعمير وإعادة التأهيل في تلك الأماكن الأخرى ليست أقل تعقيدا أو أقل استحقاقا للالتزام الدولي الطويل الأجل. ووفد بلادي لن يتوانى في استرعاء الانتباه إلى ضرورة قيام مجلس الأمن بوضع معيار واحد فيما يتعلق بتخطيط ووزع مستويات كافية من القوات لعمليات حفظ السلام في مناطق الصراع في حالة الطوارئ وكذلك استمرار الالتزام الدولي بتحقيق الاستقرار في تلك الأماكن بعد انتهاء الصراع.

فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا، نود أولا وقبل كل شيء أن نؤكد التزام الحكومة النيجيرية بأهداف المجتمع الدولي العريضة فيما يتعلق بهايتي. ومن ثم، اتخذ وفد بلادي موقفا متسقا في تأييده لجميع قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية السابقة بشأن هايتي. وفي هذا كله استرشدنا بالتزاماتنا بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة للمساعدة على تعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما وباهتمامنا برفاه شعب هايتي. كما استرشدنا أيضا بالاعتبارات التي راعت وجهات نظر الدول الأعضاء في المنطقة.

ومع هذا، يجب أن نلاحظ أن مشروع القرار المعروض على المجلس الآن ينقلنا إلى مستوى آخر جديد تماما للعمل الخارجي للتعامل مع الحالة في هايتي وأيضا إلى مجال جديد تماما في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة استخدام الفصل السابع من الميثاق. ولهذا كان رد فعل وفد بلادي بالنسبة له يتسم بحذر شديد. ومع هذا، يسرنا أن العديد من شواغلنا جرى الوفاء بها في المشروع النهائي لهذا القرار. وتسجيلا لموقفه يود وفد بلادي أن يذكرها مرة أخرى.

أولا، نعتقد أنه في أي شيء نفعله هنا في مجلس الأمن، ينبغي ألا تتعرض سيادة هايتي ووحدة أراضيها للخطر. إن احترام سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها هو الأساس الأدنى للارتباط بين أعضاء منظمة الأمم المتحدة. وينبغي أن يراعى في حالة جميع الدول.

ثانيا، يفهم وفد بلادي أن أي عمل جماعي يؤذن به في مشروع القرار يتعلق ببلد بذاته على التحديد. ونحن نؤكد مجددا الطابع الخاص للحالة الراهنة في هايتي. ولذلك فإن اعتماد مشروع القرار ينبغي ألا ينظر إليه باعتباره رخصة عالمية للتدخلات الخارجية عن طريق استخدام القوة أو أي وسيلة أخرى في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وبالنسبة لوفد بلادي، فإن المبدأ الأساسي الغالب للعمل المقترح وفقا للفصل السابع من الميثاق في مشروع القرار إنما يستند إلى عدم قيام الحكومة العسكرية في هايتي باحترام اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي قبلته مختارة مع الرئيس المخلوع أريستيد، وعدم قيام الحكومة العسكرية بتنفيذ قرارات قائمة لمجلس الأمن تنفيذا تاما، وهذان يهددان - على حد سواء السلم والأمن في المنطقة.

إن اتخاذ مجلس الأمن هذا القرار ينبغي ألا يعتبر أو يفسر على أنه تنكر للإيمان الجماعي بفعالية الوسائل الدبلوماسية و/أو الجزاءات للمساعدة على حل المشاكل في هايتي وفي أي مكان آخر. إننا لا نزال نعتقد أن الجزاءات الدولية قد تثمر إذا ما أعطيت وقتا أكثر وإذا ما توفرت الإرادة السياسية الضرورية. وعلى أية حال، فإننا نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أنه لا يوجد علاج سريع لحل المشاكل السياسية الداخلية المعقدة في أي مكان، وبخاصة في البلدان النامية.

فيما يتعلق بعملية القوة المتعددة الجنسيات، نأمل أن تكون عملية مؤقتة مركزة ومحددة الموضوع، وأن تبدأ المرحلة الثانية من العمليات المقرر قيام بعثة الأمم المتحدة في هايتي بها في أقرب وقت ممكن حتى تبدأ عملية التعمير وإعادة التأهيل بجد.

في الختام، فإن وفد بلادي وقد أعرب عن شواغله وتحفظاته، سيؤيد مشروع القرار هذا، ونأمل أن يحسن اعتماده آفاق السلام في هايتي ويرسي الأسس لبنية دائمة لحكومة تمثيلية في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/904 للتصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:
لا أحد

الممتنعون عن التصويت:
البرازيل، الصين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٢ صوتا مؤيدا ولم يعترض أحد، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٩٤٠ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا القرار التاريخي يأذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة لاستعادة السلطة الدستورية الشرعية في هايتي. وهو بذلك يصل بجهود المجلس إلى ذروتها من أجل إعادة الديمقراطية إلى شعب هايتي، الذي سرقت منه منذ ٣٤ شهرا مضى. إن هذا القرار يبني على الاجراءات السابقة التي استهدفت تخفيف المعاناة في هايتي والنهوض بحكم القانون.

لقد تلمس المجلس بصبر نهاية سلمية وعادلة للأزمة الهايتية. وقد اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بجهد مواز. كما اتخذت الدول الأعضاء، بما فيها بلادي، خطوات على نحو مستقل لتشجيع القادة غير الشرعيين على الرحيل. وقد حاولنا، في المجتمع الدولي، مجتمعين، الإدانة والاقناع والعزلة والتفاوض. وفي جزيرة غفرنرز، توسطنا من أجل التوصل إلى اتفاق وقعه القائد العسكري ولكنه رفض تنفيذه. وفرضنا جزاءات، وعلقناها، ثم فرضناها من جديد وعززناها وهيئنا كل فرصة ممكنة أمام القادة المنصبين بحكم الواقع في هايتي للوفاء بالتزاماتهم.

ولكن الصبر أمر مآله النفاد. وقد مضى حوالي ثلاثة أعوام على الاطاحة بحكومة هايتي المنتخبة ديمقراطيا. والغالبية العظمى من شعب هايتي قد عانت معاناة قاسية في ظل النظام اللاشرعي. والمغتصبون للسلطة الآن قد قتلوا المعارضين السياسيين؛ ونشروا الرعب في صفوف الفقراء؛ وحنثوا بوعودهم؛ وأقاموا عرضا لمسرح العرائس وسموه حكومة؛ وطردوا المراقبين الذين أرسلتهم الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لمراقبة حالة حقوق الإنسان؛ وتجنبوا سبيل المصالحة على أساس القانون.

إن حالة الأمر الواقع في هايتي ليست مقبولة ولا يمكن الإبقاء عليها. ولابد من الاختيار. وبالرغم من أن الحالة في هايتي معقدة، فإن الاختيار سهل سهولة الاختيار بين الحق والباطل. واليوم اختار المجلس الاختيار الصحيح: ألا وهو تأييد الديمقراطية والقانون والكرامة وتخفيف المعاناة التي دامت طويلا ولم تكن أبدا عن استحقاق.

إن رسالة المجلس إلى الجنرال سيدراس، والجنرال بيامبي والكولونيل فرانسوا هي رسالة بسيطة: «أمامكم أنتم بدوركم اختيار. يمكنكم الرحيل طواعية وقريبا، أو بوسعكم الرحيل قسرا وقريبا. إن الشمس تغرب عن أطماعكم العديمة الرحمة. وفي الأفق القريب، يمكن بالفعل استشفاف وميض فجر جديد في هايتي».

هناك من يحتج بأن الديمقراطية ليست ممكنة في هايتي وبأن أغلبية الشعب هناك يتعين عليها أن تقبل بالقمع وبالفقر المدقع كقدر محتوم عليها. إن هؤلاء المستشارين المتشائمين يحثوننا على ترك العمل، وهم يعلمون بأننا إذا أخذنا بنصحهم فإننا بدورنا سنؤكد تنبؤاتهم. لأننا إذا بقينا مكتوفي الأيدي، فمن المؤكد أن ما سيسود هايتي إلى ما لا نهاية هو الرعب واليأس والانهزام والقلاقل والاجرام والظلم.

إن لدى حكومتي وجهة نظر أكثر ايجابية. إننا لا نقلل من شأن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في هايتي، ولكننا أيضا لن نسقط من اعتبارنا مجتمعا بأكمله، ولا سيما وأنه مجتمع يقع على مقربة من شواطئنا. لقد رأى جيلنا الحرية تحطم حدود احتمالات الماضي، من أوروبا الشرقية إلى جنوب شرقي آسيا إلى أمريكا الوسطى وجنوب افريقيا. ونعرف أن الانتخابات الحرة أصبحت ممكنة في هايتي، لأن الرئيس الحالي هو نتيجة هذه الانتخابات. ونعرف أن حرية هايتي لها أبطالها وشهداؤها، من توساين إلى مالاري، إلى العديد من المئات الذين اختفوا هذا العام، أو الذين عذبوا أو اغتصبوا لمجرد ممارستهم لحقوقهم الأساسية.

إننا نعرف أن ثقافة هايتي غنية، وأن كرامتها عظيمة وأن شعبها مفعم بالحيوية والشجاعة. وعندما يرحل القادة العسكريون ويرفع عبء الجزاءات سيكون هناك بداية جديدة. إن مناخ المصالحة السياسية سيتحسن. وسيتدرب الجيش على خدمة الشعب، لا على إساءة معاملته. وسنقوم نحن وغيرنا بتوفير تدفق كبير من المساعدة الاقتصادية والتقنية. وسيتم شطب الديون القديمة. والاستثمارات العامة والخاصة الجديدة ستؤدي إلى خلق الوظائف. ومع مرور الوقت، سيتمكن أبناء هايتي مرة أخرى من تأمين الغذاء لأطفالهم وأسرهم.

فلنتوخى الوضوح. إننا لا نرمي إلى انتهاك سيادة هايتي، بل إلى إعادة السلطة لممارسة تلك السيادة إلى الذين يمتلكونها عن وجه حق. وهدفنا هو تمكين هايتي، حسب ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، من أن تدفع «بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح». واختيارنا هو أن نمكن هايتي من بناء مستقبل أكثر حرية وأكثر أمنا وأكثر رخاء من ماضيها.

إن القرار الذي اتخذناه اليوم يأذن باتباع نهج يتألف من مرحلتين، في المرحلة الأولى، تخول قوة متعددة الجنسيات، تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، بإعادة السلطات الشرعية إلى هايتي. والولايات المتحدة على استعداد لتنظيم وقيادة هذه القوة. ونتلمس، بل ونتوقع، أن ينضم آخرون إلى هذه القوة. وسنبدأ بإكساب قوات الشرطة والجيش المهارات المهنية اللازمة. وسنهيئ مناخا مستقرا وآمنا يمكن أن يعمل في ظله الموظفون الرسميون الديمقراطيون والهيئات الديمقراطية. ونأمل أن يرحل القادة العسكريون الحاليون عن هايتي طواعية وألا يكون هناك معارضة للقوة المتعددة الجنسيات. ولكن هذا القرار يأذن بالتصرف سواء تحققت آمالنا أم لم تتحقق.

وفي المرحلة الثانية، ستضطلع بعثة الأمم المتحدة في هايتي بكامل اختصاصاتها. وستواصل إكساب القوات المسلحة الهايتية المهارات المهنية اللازمة

وتساعد في إنشاء قوة شرطة مدنية جديدة. وستضطلع البعثة بمسؤولية مساعدة الحكومة في كفالة النظام العام. وستساعد في تهيئة بيئة مفضية إلى تنظيم انتخابات حرة عادلة. وستسعى إلى اكمال المهام الموكولة إليها في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير ١٩٩٦.

سيقوم مجلس الأمن بتحديد موعد الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية بعد إجراء المشاورات الملائمة وبعد تهيئة بيئة مستقرة وآمنة وتوفير الوسائل اللازمة للوفاء بولاية البعثة. والولايات المتحدة على استعداد للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة، ويشجعنا ما نلقاه من استعداد لدى الآخرين بالمشاركة أيضا.

إن القرار المعروض علينا يتماشى تماما مع سياستنا، ومع سياسة المجلس، المتمثلة في اخضاع عمليات السلم الجديدة المقترحة لاستعراض صارم. والمرحلة الأولى مبنية على سابقتين في الكويت ورواندا. والمرحلة الثانية تنشئ بعثة للأمم المتحدة متواضعة الحجم، بولاية واضحة وممكنة الانجاز، تعمل في بيئة آمنة نسبيا، وبموافقة الحكومة، لفترة محددة من الزمن.

إن تطور هذا القرار يجسد اهتماما وانشغالا بالأحداث الجارية في هايتي يمتدان في جميع أرجاء نصف الكرة وما وراءها. إن أصدقاء هايتي، كندا وفرنسا وفنزويلا والأرجنتين والولايات المتحدة، قد عملوا عن كثب مع الأمين العام وممثله الخاص. وجميع أعضاء المجلس قدموا إسهاماتهم. فالجميع، من هذا المنطلق، يمكن وصفهم بأنهم أصدقاء هايتي. ولقد ابتكرنا معا قرارا يشرف هذه المؤسسة العظيمة ويتماشى تماما مع الآراء التي أعربت عنها منظمة الدول الأمريكية. وتحث حكومتي جميع الحكومات على الإسهام بصورة ملائمة في التنفيذ السريع والناجح لهذا القرار.

فلنتقدم إلى الأمام الآن بصوت واحد وبتصميم مشترك. إن الحاجة ماسة؛ والقضية عادلة؛ والقدرة على إحداث فرق قدرة حقيقية؛ ولحظة اتخاذ القرار هي الآن.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يجتمع مجلس الأمن اليوم من جديد لاتخاذ قرار هام يرخص، في المرحلة الأولى، بإنشاء قوة متعددة الجنسيات موكول إليها تيسير رحيل السلطات العسكرية المتمردة عن هايتي كما ينص اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي ما برحنا نطالب بتنفيذه تنفيذا تاما. كما يأذن القرار، في مرحلة ثانية، بوزع قوة لحفظ السلم تتمثل ولايتها في كفالة بيئة آمنة ومستقرة لتمكين هايتي من العودة إلى سبيل التقدم والديمقراطية.

لم يكن من دواعي سرور وفدي أن يصوت لصالح القرار. من المؤسف حقا أن يضطر المجتمع الدولي مرة أخرى إلى اعتماد تدابير قسرية ضد هايتي. والواقع أنه تم بذل كل ما يمكن بذله لتجنب اتخاذ هذا القرار النهائي.

منذ عرض هذا الموضوع لأول مرة على مجلس الأمن في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، اعتمد المجلس تسعة قرارات و ١٠ أو نحو ذلك من البيانات الرئاسية. وكان كل واحد منها بمثابة إشارة موجهة إلى القادة العسكريين لقبول اتفاقات جزيرة غفرنرز التي وافقوا عليها بمحض ارادتهم، ثم انتهكوها.

وعلى القائمين بالانقلاب ومؤيديهم أن يتحملوا المسؤولية كاملة عن تفاقم الحالة؛ لأنهم سيحاسبون عليها عما قريب. بل الواقع أن الحالة في هايتي، بسببهم، أصبحت لا تطاق. فهناك أكثر من ٥٠ في المائة من السكان القادرين في الجزيرة يواجهون البطالة حاليا. والاقتصاد على حافة الهاوية، والعمليات التجارية مشلولة. والحالة الصحية تتدهور مع كل يوم يمر. على الرغم من كل هذا، وعلى الرغم من تعاسة الأغلبية، هناك أقلية معدومة الضمير من المنتفعين يجنون كل المكاسب الممكنة من هذا الوضع.

إن ما يحدث في هايتي أصبح مصدر خزي وعار. لقد كانت هايتي أول بلد يحصل على استقلاله في كل أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى. واليوم أصبحت هايتي ديكتاتورية، أصبحت بلدا تنتهك فيه حقوق الإنسان يوميا وبشكل جماعي. ولم يؤد طرد بعثة الأمم المتحدة المدنية الدولية في هايتي إلا إلى تردي الحالة، كما يتبين من التقارير التي نتلقاها باستمرار، ومن مغادرة عشرات ألوف اللاجئين من الجزيرة.

ويأتي وقت يقول المرء فيه لقد طفح الكيل. لقد كان المجتمع الدولي صبورا؛ وكان يؤمن بقيمة الحوار وقوة العقل. ولكنه كان مخدوعا في ذلك. وقد خلص مجلس الأمن لتوه إلى هذه الحقيقة، واللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق كأساس لإجراء عسكري متعدد الجنسيات ليس بالقرار الهين. بل على النقيض من ذلك تماما، فهو يدلل على أن مجلس الأمن مصمم على أن يكمل بنجاح، وبكل الوسائل اللازمة، المهمة التي حددها لنفسه. وعلى السلطات غير الشرعية في بورت - أو برنس ألا يراودها شك في ذلك. وننصحها نصيحة غالية بأن تستخلص الدروس فورا من هذا الوضع الجديد.

إن نوايا مجلس الأمن لم تتغير منذ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. فنحن ننشد التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز. والاتفاق ينص على عودة الرئيس المنتخب بطريقة قانونية، جان برتران أريستيد، وعلى اصلاح جذري للهيكل العسكري الذي يشكل في هايتي مصدرا مستمرا للشكوك وعدم الاستقرار بالنسبة لمستقبل البلد. وهو، أخيرا، ينص على استئناف تقديم المساعدة الاقتصادية إلى هايتي.

إن فرنسا تنشد عودة الديمقراطية والرئيس أريستيد، حتى يتمكن أبناء هايتي، في ظل مناخ من التسامح، من إعادة بناء بلدهم والعمل على تحقيق المصالحة في سبيل مستقبل أفضل. وهذا المستقبل يتطلب أيضا تدعيم المؤسسات وإجراء انتخابات جديدة تتيح استعادة الديمقراطية. وفرنسا لم تدخر جهدا لتسهيل ذلك، وستواصل سعيها في هذا الاتجاه.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مرة أخرى تعرض على مجلس الأمن الأزمة التي يتضرر منها شعب هايتي.

إن مأساة هايتي التي طال أمدها استفحلت حينما أوقف العسكريون فيها عملية تعميم الديمقراطية في بلدهم، تلك العملية التي بدأت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بانتخاب الرئيس جان برتران أريستيد، وكانت آنذاك بأغلبية قاطعة بلغت ٦٧ في المائة من مجموع الأصوات. وذلك الانتخاب، حسبما نذكر، رصدته الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والمجموعة الكاريبية.

وأتاح انتخاب الرئيس أريستيد للشعب الهايتي أن يحلم بإمكانية أن يتحرر من ماضيه المفجع الذي تضمن ديكتاتورية فرانسوا وديكتاتورية جان كلود دوفالييه، إلى جانب خمس سنوات من قلاقل سياسية تعاقبت على السلطة فيها خمسة أنظمة الواحد تلو الآخر، في نوع من رقصات الموت، فيما عرف، للأسف، بـ «رقصة الجنرالات».

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وقع الانقلاب الذي قاده راؤول سيدراس، فوأد الآمال في ديمقراطية الشعب الوليدة، ومنذ ذلك الحين وشعب هايتي يعاني من تدهور تدريجي ومعجل وسافر للحالة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلى حد أنه في عام ١٩٩٢ وحده مات حوالي ٨٠٠ ١ من أبناء هايتي في أعمال عنف سياسي أو لمجرد وحشية النظام العسكري، وهذا ما يشار إليه في تقرير هذا العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية.

ومنذئذ، كما يعرف الجميع، ظلت الحالة تتدهور يوما بعد يوم، كما لو كان الأمر لا يمكن تفاديه. ومن هنا جاء اليأس المبرر الذي تملك الكثيرين ممن سعوا بكل الوسائل للتغلب على محنتهم والفرار من المأساة اليومية التي وقع بلدهم في حبائلها.

وما أن توقفت العملية الديمقراطية، لم تتردد منظمة الدول الأمريكية في التصرف ردا على ذلك، فعلى المستوى الإقليمي في ذلك الوقت، أعربت علنا عن تأييدها لعودة الرئيس أريستيد، وأوصت أعضاءها بتعليق الروابط الاقتصادية والمالية والتجارية مع هايتي.

وبعد ذلك بوقت قصير، أدانت الجمعية العامة لهذه المنظمة محاولة الاستعاضة بطريقة غير قانونية عن الرئيس أريستيد، واستخدام العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان في هايتي، وأعلنت أن أي كيان قد ينجم عن هذا الوضع غير القانوني غير مقبول، وطالبت بعودة حكومة الرئيس أريستيد الشرعية فورا.

وشرعت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في سلسلة من المفاوضات المطولة التي تضمنت زيارة قام بها إلى هايتي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وزراء خارجية الأرجنتين وبوليفيا وترينيداد وتوباغو وجامايكا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا والولايات المتحدة

الأمريكية، بهدف محاولة اقناع مغتصبي السلطة بالرجوع عن موقفهم. وكانت تلك المفاوضات تتوقف المرة تلو الأخرى بسبب أعمال الزمرة العسكرية بالقوات الهايتية التي سعت إلى استفزاز أولئك الوزراء ليرحلوا قسرا عن البلد، ويقطعوا فجأة بعثة النوايا الحسنة التي كانوا يقومون بها.

وفي نهاية ١٩٩٢، قامت الجمعية العامة مرة أخرى على ما نذكر، بإدانة الانقلاب وطالبت بعودة الرئيس أريستيد.

وفي منتصف عام ١٩٩٣ قرر مجلس الأمن، استجابة لطلب الممثل الدائم للرئيس أريستيد لدى الأمم المتحدة، واتساقا مع الجزاءات التي سبق أن فرضتها منظمة الدول الأمريكية، فرض جزاءات على هايتي في شكل حظر للنفط والأسلحة.

وفي مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة، قام رئيس سلطات الأمر الواقع في هايتي بالتوقيع، مع الرئيس أريستيد، على اتفاق جزيرة غفرنرز، تحت رعاية المنظمة الإقليمية والأمم المتحدة معا. وكان المفترض أن تقوم منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاق.

وكان تقاعس نظام الأمر الواقع غير الشرعي في هايتي عن الامتثال للالتزامات التي تعهد بها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك المؤرخ تموز/يوليه ١٩٩٣ وموقف الاستفزاز المستمر الذي اتخذه النظام تجاه المجتمع الدولي، سببا في فشل جميع الجهود المبذولة للاهتداء إلى حل سلمي للأزمة في هايتي.

وكان التوقيع على هذه الاتفاقات الواعدة التي ولدت الآمال في إمكانية الانتقال السلمي إلى استعادة الديمقراطية، حافزا لأن يعلق المجلس، بقراره ٨٦١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، التدابير المفروضة بموجب القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

وبعد فترة وجيزة اضطر مجلس الأمن، بكل أسف، لشجب تزايد أعمال العنف في هايتي، وبخاصة الأحداث التي وقعت في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والتي قتل فيها ما لا يقل عن ١٢ شخصا من بينهم مؤيد مرموق للرئيس أريستيد كان يحضر أحد الطقوس الدينية.

على الرغم من هذه الأحداث الخطيرة، لم ينه مجلس الأمن على الفور وقف العمل بالجزاءات بل حبذ إعطاء النظام اللاشرعي فرصة أخرى للكف عن خرق الالتزامات التي تعهد بها. وقد حذر البيان الرئاسي المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من إعادة فرض الجزاءات على الفور في حالة ما إذا قام الأمين العام، وفقا للقرار ٨٦١ (١٩٩٣)، بالابلاغ عن أن عدم الامتثال لاتفاق جزيرة غفرنرز لا يزال مستمرا على نحو خطير.

وفي ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وردت أنباء عن وقوع أحداث خطيرة في بورت - أو - برنس حالت دون وزع جزء من العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وبناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ قدم الأمين العام تقريرا عاجلا (الوثيقة S/26573) في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ تضمن وصفا بائسا للحالة في هايتي.

ووفقا لذلك التقرير، لم تكن الأحداث التي وقعت في بورت - أو - برنس معزولة، بل كانت، على العكس من ذلك، تشكل تتويجا للحالة المتدهورة في هايتي، كما دل على ذلك عدد من الاجراءات التي اتخذها نظام الأمر الواقع غير الشرعي وهي عدم إبداء قيادة القوات المسلحة في هايتي حسن النية في مناسبات لا تحصى لتيسير وزع وعمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والعراقيل الادارية التي أدت إلى تأخير بدء عمل البعثة؛ وعدم اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالمدنيين المسلحين الذين فرضوا قانونا خاصا بهم - هو قانون الارهاب - وبثوا الرعب في جميع أنحاء هايتي.

إن الأمثلة المختلفة التي يشير إليها التقرير تعكس عدم توفر رغبة صادقة من جانب القادة العسكريين في هايتي في التعاون من أجل تحقيق انتقال سلمي إلى مجتمع ديمقراطي، وفقا لأحكام اتفاق جزيرة غفرنرز. هذا إضافة إلى أن هذه الأحداث تمثل دليلا على تصميم واضح لا لبس فيه على الحيلولة دون نجاح العملية الديمقراطية التي يرسي ذلك الاتفاق أسسها.

لقد خلص الأمين العام إلى أن اتفاق جزيرة غفرنرز لا يجري تنفيذه على نحو خطير ومتواصل، واعتبر، في ضوء الآراء التي أعرب عنها أيضا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أنه من الضروري إنهاء وقف العمل بالتدابير المنصوص عليها في القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

وتبعا لذلك، قرر المجلس، في القرار ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، إعادة فرض الجزاءات المنصوص عليها في القرار ٨٤١ (١٩٩٣) اعتبارا من ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ما لم تمتثل الأطراف لالتزاماتها. وفي ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، دعا المجلس في القرار ٨٧٥ (١٩٩٣) الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الصارم لأحكام القرارين ٨٤١ (١٩٩٣) و ٨٧٣ (١٩٩٣).

وفي ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، وفي بيان رئاسي، واصل مجلس الأمن إصراره على الامتثال التام وغير المشروط لاتفاق جزيرة غفرنرز معيدا التأكيد على أن ذلك الاتفاق لا يزال نافذا نفاذا تاما بوصفه الإطار الصحيح الوحيد لحل الأزمة في هايتي. وأدان المجلس مرة أخرى عدم وفاء الجنرال سيدراس بالتزاماته وعدم وفاء السلطات العسكرية بالتزامها طبقا للاتفاق. وفي تحذير آخر لنظام الأمر الواقع غير الشرعي، أعاد مجلس الأمن تأكيد تصميمه على الابقاء على الجزاءات بل تشديدها إذا ظلت السلطات العسكرية تعطل الانتقال الديمقراطي.

إلا أن الحالة ازدادت تدهورا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فبالاضافة إلى ركود المفاوضات السياسية تفاقم العنف في بورت - أو - برنس ووقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان.

وفي الفترة ما بين نهاية كانون الثاني/يناير وبداية نيسان/ابريل ١٩٩٤، نشرت البعثة المدنية الدولية ١١ بيانا صحفيا عن تدهور حالة حقوق الانسان، وعلى وجه التحديد عن زيادة عدد الاعدامات دون محاكمة وحوادث الموت المشتبه فيها والاعتقالات التعسفية، والعديد من حالات الاغتصاب، وموجة القمع في المقاطعات وعمليات الاختطاف ومراكز الاحتجاز السرية في بورت - أو - برنس والمناطق المحيطة بها.

وفي تقارير متعاقبة مقدمة إلى مجلس الأمن في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ و ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، أكد الأمين العام عدم وجود أي تغيير أساسي في الحالة في هايتي.

وخلص الأمين العام بالفعل في تقريره في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ إلى الجمعية العامة عن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، إلى أن الحالة معقدة وأن احتمالات حلها ضئيلة. وإذ أن الحالة لم تتغير نحو الأفضل، لم يكن من السهل أن نحدد الأنشطة التي يمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بها لحل الأزمة الخطيرة في هايتي، إلا أنه أكد أنه من المهم الابقاء على وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي التي، وإن لم يكن في وسعها تحسين الحالة، يمكن، بمجرد بقائها، أن تسلط الضوء على بعض الأحداث وأن تدين بعض الأعمال التعسفية التي كانت، بخلاف ذلك، ستظل مجهولة.

وبعد النظر في التطور الأخير للأحداث في هايتي، قرر مجلس الأمن، من جملة أمور، في القرار ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ فرض تدابير جديدة لتشديد الجزاءات المفروضة ضد السلطات غير الشرعية لهذا البلد.

إلا أن الأمين العام، في أول تقرير قدمه إلى مجلس الأمن، في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، طبقا لذلك القرار، أعرب مرة أخرى عن أسفه لحقيقة أنه منذ اتخاذ ذلك القرار لم يحرز أي تقدم في سبيل تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز، وأشار إلى أنه، على النقيض من ذلك، زاد التوتر في البلد نتيجة إقامة حكومة السيد اميل جوناسان غير الشرعية، وتعاظم تأثير الجزاءات الاقتصادية، وتواصل القمع والأزمة الانسانية. وتدهورت حالة حقوق الانسان تدهورا حادا حيث تم الابلاغ عن أنماط جديدة للقمع بما في ذلك عمليات الاختطاف واغتصاب أفراد أسر المنتمين إلى حركات سياسية. ومنذ اتخاذ القرار ٩١٧ (١٩٩٤) - وهذا أمر لا يمكن تجاهله - أشارت بعثة الأمم المتحدة في هايتي مدعمة بالوثائق إلى وقوع ٥٠ عملية اغتيال سياسي. علاوة على ذلك، أشار الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية لا تزال بالغة الزعزعة وإلى وقوع أحداث تعرض فيها موظفو السفارات وضباط الأمن التابعون للأمم المتحدة للتهديدات والترهيب من قبل مدنيين مسلحين وأفراد عسكريين.

وفي سياق هذه الحالة المتدهورة باستمرار والمتمثلة في زيادة العنف ضد السكان المدنيين، قرر نظام الأمر الواقع غير الشرعي في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٤ طرد البعثة المدنية الدولية المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من البلد. وإن هذه المحاولة لتفادي استمرار القيام بتفتيش دولي مستقل ومناسب أدانها مجلس الأمن بشدة في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ الذي وصف هذا القرار بأنه استفزازي مؤكدا على أنه يمثل

تصعيدا خطيرا في موقف التحدي الذي يتخذه نظام الأمر الواقع غير الشرعي في هايتي تجاه المجتمع الدولي.

وفي أيار/مايو من هذا العام، طبق مجلس الأمن - واستنفد - مع التأكيد على أن هدف المجتمع الدولي هو إعادة الديمقراطيـــة في هايتي - جميع التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق التي لا تنطوي على استعمال القوة في سبيل ممارسة الضغوط على النظام العسكري في هايتي.

ومنذ بداية الأزمة في هايتي، أعربت ما تسمى بمجموعة ريو عن كامل تأييدها للرئيس أريستيد ودعت سلطات الأمر الواقع إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها - ومرة أخرى لم يتحقق أي تقدم يذكر.

إن الاجتماع المخصص الذي عقده وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في حزيران/يونيه من هذا العام أدان، في جملة أمور، مواصلة أعمال المماطلة والترهيب التي تلتمسها سلطات الأمر الواقع العسكرية تجاه المجتمع الدولي والشعب الهايتي الذي يسعى إلى استعادة الديمقراطية.

نود أن نلفت الانتباه، إلى الجهود التي بذلها والشجاعة التي أبداها المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو الذي سخر كل طاقاته في جميع الأوقات لتحقيق الأهداف الديمقراطية وأن نشيد خصوصا بتلك الجهود والشجاعة.

إن كل الأنشطة المكثفة والمثيرة للاحباط التي وصفتها توا تشكل دليلا واضحا على أن الطريق الطويل الذي قطعناه - والذي اقتضته جهود التفاوض دام طيلة ما يزيد عن ثلاث سنوات تقريبا.

من الواضح أن الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة قد طبقت تدريجيا وبأناة - أولا التدابير الواردة في الفصل السادس من الميثاق وفيما بعد تلك الواردة في الفصل السابع منه التي تتضمن استخدام القوة. وهناك شيء واحد أكيد هو أنه لا نداءات الجمعية العامة فيما يتصل بحقوق الانسان واستعادة الديمقراطية ولا تدابير الانفاذ التي اتخذها مجلس الأمن ولا الوقت الذي انقضى ولا حتى الجهود التي بذلت من أجل التفاوض أحدثت أي تأثير على المسؤولين على السلطة في هايتي.

ومن الواضح أنه خلال هذه السنوات الثلاث استنفدت جميع البدائل المتاحة الواحد بعد الآخر. وفي الوقت ذاته إن شعب هايتي - القوّام الحقيقي والأصلي على سيادة بلده - ما فتئ ينتظر في الوقت الذي تتدهور فيه حالته الانسانية تدهورا خطيرا. هذا هو ما حدث على وجه التحديد، والحقيقة ينبغي إدراكها وهي أيضا الهواء الذي ينبغي تنفسه. وهذا هو سبب شعورنا بالاستياء بشكل خاص.

يوجد كيان واحد فقط مسؤول - وهو نظام الأمر الواقع غير الشرعي الذي اغتصب السلطة في هايتي. إن سلوكـــه قد اتسم بسوء النية والتحدي الدائمين للمجتمع الدولي. وإن غطرسته التي ليس لها ما يفسرها هي غطرسة الذين من ديدنهم القيام المرة تلو الأخرى بالاطاحة بالأنظمة الديمقراطية في المنطقة. ولصالح السلم، ولأسباب انسانية واضحة، ومن أجل استعادة الديمقراطية في هايتي بشكل دائم، ينبغي القيام بكل الوسائل الضرورية لضمان الوفاء، دون المزيد من التأخير أو الخلل أو الخداع، بالتعهدات التي التزم بها الموقعون على اتفاق جزيرة غفرنرز.

وبعد جميع الجهود التي بذلت، إن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز ودعم الديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الانسان في المنطقة تتطلب الآن إجراء حاسما من أجل تخليص شعب هايتي من قمع حكومة الأمر الواقع. وقد ورد هذا على وجه التحديد في خيارات إنشاء قوة موسعة واردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/1994/828). ولو أننا كنا نفضل عملية حفظ سلم تقليدية، فإن هذه الخيارات تدخل ضمن إطار الميثاق وتتناول هذه الحالة الصعبة. وهي تتمشى مع ما طلبه رئيس هايتي في رسالته الأخيرة الموجهة إلى الأمين العام وقد أكد عليها على وجه التحديد ممثله الدائم في المنظمة. وهذا يتسم بأهمية حاسمة وحيوية حقا.

إن جمهورية الأرجنتين ملتزمة التزاما واضحا بمسعى استعادة الديمقراطية إلى هايتي، ليس فقط عن طريق العمل الإقليمي ومتعدد الأطراف بل أيضا عن طريق التفاني الشخصي لوزير خارجيتها. وفضلا عن ذلك إننا، انطلاقا من الالتزامات الدولية التي يأخذها بلدي على عاتقه، نشير هنا الى أننا لمدة سنة تقريبا وضعنا وحدة بحرية مسلحة قبال ساحل هايتي لرصد ومراقبة الامتثال للجزاءات المفروضة من جانب

مجلس الأمن. وعلاوة على هذا، قدم بلدنا كتيبة من الشرطة العسكرية في إطار التعاون مع سلطات الجمهورية الدومينيكية ودول أعضاء أخرى لرصد الحدود البرية لذلك البلد مع هايتي.إن استعدادنا قد تم الاعراب عنه في صورة عمل ملموس، وهو التزام قائم حتى الآن.

والواقع أن وفدي اشترك في تقديم مشروع القرار الذي اعتمده المجلس اليوم، وتمشيا مع أحكام دستور الأمة الأرجنتينية سيؤيد الاجراء المنصوص عليه، المتخذ وفقا لميثاق الأمم المتحدة واستجابة للطلبات الصريحة للحكومة الديمقراطية لهايتي.

إن مجلس الأمن يدرك تماما أن حل الأزمة في هايتي يكمن في استعادة النظام الديمقراطي. وهذا يتطلب احترام ودعم سيادة شعب هايتي، التي استولى عليها واغتصبها الذين يتولون حاليا السلطة بطريقة غير مشروعة في ذلك البلد. وعلاوة على هذا ينبغي إنهاء الأزمة الانسانية الواسعة النطاق جدا والفظائع التي يعجز عنها الوصف، لدرجة أن هذا المجلس قد صمم على أنه لا يمكن إخفاؤها عن الأنظار بعد اليوم.

هذا هو فهمنا لمعنى القرار الذي اتخذناه اليوم - بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستعادة كرامة شعب هايتي - بعد اتباع المسار، الذي وصفته، طيلة ثلاث سنوات تقريبا، الأمر الذي يجعل من الواضح أن هذه حالة فريدة واستثنائية لا يمكن التغاضي عنها بعد الآن.

وببساطة إنها أيضا مسألة أن نستعيد لشعب هايتي - في إطار الميثاق والدعم المطلق للحكومة الدستورية - السيادة التي انتزعت منه بقسوة منذ وقت طويل. لذلك سيكون من الضروري تقديم مساعدة سخية لهذا الشعب للبدء في إعادة بناء بلده المدمر تدميرا حقيقيا. وآمل أن يكون من المفهوم أن هذا التزام ينبغي على الجميع الاضطلاع به.

السيد غوميرسال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تدرك حكومة المملكة المتحدة الجهود المكثفة التي بذلها الأمين العام والممثل الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل إيجاد حل سلمي دائم للأزمة في هايتي. وليس بسبب أي افتقار إلى العزم من جانبهما، إن الحالة في هايتي قد أصابها التدهور إلى حد أن مجلس الأمن قد اتخذ القرارات المنصوص عليها في القرار الذي اتخذناه توا.

إن اتخاذ المجلس لهذا القرار هو إشارة لا لبس فيها على أن المجتمع الدولي قد بدأ يفقد صبره في مواجهة الموقف العنيد للنظام غير الشرعي.

لقد انقضى عام منذ التوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك، اللذين تضمنا أساسا ناجعا لإيجاد حل سلمي. وعلى الرغم من التحذيرات الواضحة من هذا المجلس ومن منظمة الدول الأمريكية ومن المجتمع الدولي برمته، ما فتئ النظام غير الشرعي يرفض الامتثال للالتزامات التي أخذها على عاتقه في هذين الاتفاقين. كما يتحدى مجموعة من القرارات التي اتخذها هذا المجلس والتي تطالب باستعادة الديمقراطية وعودة السلطات المنتخبة شرعيا إلى هايتي. لقد اتخذ هذا المجلس تدابير متزايدة الشدة ولكن من الواضح أنها غير مجدية.

إن عناد النظام غير الشرعي ما فتئ يتسبب في بؤس متزايد لشعب هايتي ويؤدي إلى هجرة جماعية تهدد استقرار المنطقة بما في ذلك أقاليم تابعة للمملكة المتحدة. والتقارير المتعاقبة من جانب مراقبين مستقلين نزهاء في البلد تثبت بوضوح أن النظام غير الشرعي مسؤول عن انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان بما في ذلك حالات التعذيب والاغتصاب والسجن دون محاكمة والاعدام خارج إطار القانون. وإن رد النظام قد اتسم بالجبن والرغبة في الانتقام. وحكومتي تدين القرار الذي اتخذه النظام مؤخرا بطرد البعثة المدنية الدولية التي تتمثل ولايتها في رصد الحالة الانسانية هناك. إن هذا القرار كان بمثابة محاولة يائسة لتجنب الشجب الدولي، لكنه لم يحقق الغرض منه. وإن المجتمع الدولي عازم الآن أكثر من أي وقت مضى لإنهاء المعاناة التي تنزلها بشعب هايتي الدكتاتورية الفاسدة التي خربت حياة هذا الشعب.

وترجو حكومتي أن تستعاد السلطات الشرعية وأن يتخذ الاجراء اللازم لبناء مجتمع مستقر وقوي ومسؤول وغير فاسد في هايتي. والقرار الحالي يأذن لقوة متعددة الجنسيات باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتيسير مغادرة القيادة العسكرية لهايتي على الفور كما جاء في اتفاق جزيرة غفرنرز. وهو يوسع ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي ويأذن بوزعها بمجرد قيام

القوة المتعددة الجنسيات بإرساء الأمن والاستقرار في البلاد. وهذا، إلى جانب الدعم الاقتصادي وغيره من أشكال الدعم التي أشار إليها متكلمون سابقون، سيكون ضروريا لاتمام المهمة.

إن الاجراء المتخذ اليوم هو في رأينا خطوة ضرورية لكسر حالة انعدام الشرعية في هايتي. ونحن نأمل أن يصغي النظام الآن إلى التحذير الموجه إليه. ولا يزال هناك وقت أمام المتولين للسلطة للوفاء بالتزاماتهم فيغادروا. ولكن لا ينبغي أن يساورهم أي شك في تصميم المجتمع الدولي - الذي تدعمه حكومتي بكل قوة - على حسم هذه الحالة غير المقبولة.

السيد يانييز بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقديم تقريريه المؤرخين في ١٥ و ٢٦ تموز/يوليه وعلى جهوده وجهود الممثل الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، من أجل تسوية الأزمة في هايتي.

وأود أيضا أن أشيد بإنكار الذات الذي اتسم به موظفو الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، الذين قاموا، بوصفهم أعضاء في البعثة المدنية الدولية في هايتي، بعمل بالغ الأهمية في مراقبة حالة حقوق الإنسان في هايتي، إلى أن أجبروا على مغادرة البلد بإجراء تعسفي من جانب سلطات الأمر الواقع - وهو إجراء أدانه المجلس بحق.

وأخيرا نود أن نعرب عن امتناننا ودعمنا لأفراد الأمم المتحدة المكرسين لتقديم المساعدة الإنسانية في هايتي، والذين يواجهون في كل يوم حالة بالغة الصعوبة في الموقع.

وإن تقارير الأمين العام قد ألقت الضوء إلى حد كبير، وقد ساعدت المجلس على تكوين فكرة محددة لخياراتنا من أجل إجراء أكثر حزما من جانب المجتمع الدولي بغية حل الأزمة في هايتي.

وكما يشير الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٥ تموز/يوليه،

«ما زالت القيادة العليا للقوات المسلحة الهايتية تتحدى إرادة المجتمع الدولي وتمارس القتل والاغتصاب والتعذيب ضد أفراد هايتي ...». (S/1994/828، الفقرة ٢٤)

ومنذ أسابيع قليلة بلغ تحدي المجتمع الدولي من جانب السلطات التي تتولى السلطة في بورت - أو - برنس بحكم الأمر الواقع على نحو غير قانوني أبعادا جديدة عندما قامت، في محاولة لتخليص نفسها من بعض شهود ممارساتها التي يسببون لها بعض القلق، تلك الممارسات التي تتعلق بانتهاك أبسط مبادئ المجتمع المتحضر، بطرد أفراد البعثة المدنية الدولية.

وفي نفس الوقت ندرك أن نظام الجزاءات، رغم أن الغالبية الكبرى من الدول تلتزم به، توجد فيه بعض الثغرات، على أية حال، ولا يبدو كافيا لدفع سلطات الأمر الواقع على تغيير مسلكها. وقد أسهم أيضا في إطالة معاناة شعب هايتي، وهذا لم يكن قصد المجتمع الدولي.

وفي ظل هذه الظروف أصبح من الضروري أن ينظر المجلس في أفضل طريق لتحقيق هدفي المجتمع الدولي بالسرعة والفعالية المنشودة. وما هذان الهدفان في إطار اتفاق جزيرة غفرنرز واتفاق نيويورك الموقعين منذ أكثر من سنة ولم ينفذا حتى الآن، إلا استعادة الديمقراطية في هايتي وعودة رئيسها الشرعي، السيد جان - برتران اريستيد.

وإن المجتمع الدولي، متابعة لأهدافه، قد أثبت رغبته في بذل كل الامكانات المتاحة له من أجل إيجاد تسوية سلمية للأزمة، كما أشار ممثل الأرجنتين وآخرون غيره. ولم يرد قبل ذلك أي عضو في هذا المجلس، ولا يريد أي عضو الآن، أن يتخلى عن تلك الإمكانية حتى يثبت أنها بعيدة المنال. ومن ثم، فإن القرار الذي اتخذناه اليوم باتخاذ القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) يعتبر قرارا صعبا ولم يكن هناك مفر من اتخاذه نتيجة لعناد سلطات الأمر الواقع في هايتي التي لم تلتزم بقرارات مجلس الأمن ولم تؤد الالتزامات التي تعهدت بها، إزاء الأمم المتحدة كشاهد وضامن، في اتفاق جزيرة غفرنرز.

وينبغي أن نتذكر في هذه المرحلة أن القرار ٨٧٣ (١٩٩٣) الصادر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ أعلن فيه مجلس الأمن عن رغبته في النظر في فرض إجراءات إضافية إذا ظلت سلطات الأمر الواقع تسير

في طريقها المتمثل في الاستفزاز والتحدي. ولا يمكن أن يوصف مسلكها منذ ذلك الوقت بأية طريقة أخرى.

إن المجلس، من خلال القرار الذي اعتمدناه توا قد خول الدول الأعضاء في تشكيل قوة مؤقتة متعددة الجنسيات من أجل استخدام كل الوسائل اللازمة لتسهيل الخروج الفوري لقادة الشرطة والقوات العسكرية الهايتية، وعودة السلطات الشرعية إلى هايتي وتهيئة الظروف المستقرة والآمنة التي تسمح بالتنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز.

وينبغي أن نؤكد أن هذا القرار قرار استثنائي اتخذ استجابة لظروف فريدة تحيط بالأزمة الهايتية. وأود أيضا أن أضيف إلى كل الحقائق التي ذكرتها بالفعل الموقف الذي اتخذته السلطات الشرعية الهايتية، كما ورد في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الرئيس الدستوري، السيد أريستيد، والتي يدعو فيها المجتمع الدولي إلى اتخاذ:

«إجراء حازم وفوري، بموجب سلطة الأمم المتحدة». (S/1994/905، المرفق)

ومن أجل السماح بالتنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز. ونود أيضا أن نأخذ في اعتبارنا الرسالة (S/1994/910) الموجهة من الممثل الدائم لهايتي، والتي تنقل موافقة الرئيس أريستيد على مشروع القرار الذي شاركت في تقديمه الأرجنتين وفرنسا وكندا والولايات المتحدة.

وإن اسبانيا، التي تولي أهمية كبرى لمبدأ عدم التدخل، ولا سيما على القارة الأمريكية، قد أيدت القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) بسبب الظروف الفريدة والاستثنائية لهذه الحالة، وبسبب الموقف الواضح الذي اتخذته السلطات الشرعية لهايتي وبسبب أن الاجراء الذي سيبدأ لن ينفذ انفراديا، ولكنه سينفذ من خلال إطار مؤسسي ومتعدد الأطراف، تحت سلطة وسيطرة الأمم المتحدة. وإذا كان الأمر غير ذلك، لم يكن بوسعنا أن نؤيد مثل هذا الاجراء.

ويجب أن نؤكد مرة أخرى أنه من وجهة نظر الأمين العام، كما أعرب عنها في تقريره الصادر في ١٥ تموز/يوليه، ووجهة نظر هذا المجلس، كما أعرب عنها في أحكام القرار الذي اتخذناه توا، ان العمل الذي تقوم به القوة المتعددة الجنسيات، وبعد ذلك بعثة الأمم المتحدة في هايتي في المرحلة الثانية للعملية، سيستهدف مساعدة السلطات الشرعية لهايتي في القيام بوظائفها الدستورية.

وتود أسبانيا أن تنقل مقدما تقديرها إلى الدول التي من المقترح أن تسهم من أجل أهداف القوة المتعددة الجنسيات وبعد ذلك في بعثة الأمم المتحدة في هايتي بعد تشكيلها من جديد في عملية معقدة تستهدف خدمة شعب هايتي وخدمة المجتمع الدولي ككل.

وإننا ندرك هذه المهام والمخاطر التي تحيط بعملية من هذا النوع. وفي هذا السياق، إننا نتفهم جيدا التحفظات والآراء التي أعربت عنها عدة وفود ولا سيما وفود أمريكا اللاتينية في جلسة اليوم. ولهذا السبب أيضا نتفهم أن المجلس يمارس بالغ الحذر، رغم أننا من جانبنا، كنا نفضل أن نكون أكثر دقة في تحديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات، وإجراءات عملها وإجراءات تشغيلها والانتقال إلى المرحلة الثانية للعملية، التي يمكن فيها لقوات الأمم المتحدة أن تتولى مهامها بالكامل. وإننا نتفهم أيضا أنه في تنفيذ القرار يتعين علينا أن نكون مدققين مثلما كنا في اصداره.

إن القرار الذي اتخذناه توا يقضي بتشكيل مجموعة متقدمة من بعثة الأمم المتحدة في هايتي تتكون من ٦٠ شخصا لتهيئة الوسائل المناسبة للتنسيق مع القوات المتعددة الجنسيات. وهذا الفريق المتقدم من المقرر أن يشمل مجموعة من المراقبين العسكريين الذين سيقومون برصد عمليات القوات المتعددة الجنسيات. وسيقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس عن أنشطة الفريق المتقدم في إطار ثلاثين يوما من وزع القوات المتعددة الجنسيات.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء المشاركة في القوات المتعددة الجنسيات، ستقوم من جانبها، بابلاغ المجلس بالتطورات على فترات منتظمة ومتكررة. وبالمثل، سيقدم الأمين العام نفسه تقريرا دوريا إلى المجلس عن تنفيذ القرار.

إن آلية المجلس للمتابعة لا تنتهي عند هذا الحد. فوفقا للقرار ٩١٧ (١٩٩٤) الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤، وإلى أن يعود الرئيس أريستيد، سيواصل الأمين العام إبلاغ المجلس كل شهر بشأن جميع جوانب الحالة في هايتي وذلك حتى يمكن للمجلس أن يجعل هذا الأمر قيد نظره المستمر.

بوسعنا أن نغلق أعيننا ونتصور عالما يمكن حل المشاكل فيه بمجرد ظهورها، عالما يمكننا أن نكفل فيه أن قيام عملية كهذه تنهي فقر وقمع شعب هايتي. ولسوء الحظ، إن الجميع يدركون أن نجاح المجتمع الدولي في هدفه المباشر لإعادة الديمقراطية في هايتي لن يكون هو النهاية ويكاد يكون نقطة انطلاق.

إن المساعدة الانسانية، وبصفة خاصة المساعدة على التنمية، تشكل حجر زاوية الاستقرار والسلم الاجتماعي الطويل المدى في هايتي. والمجتمع الدولي، سواء رضي أم لم يرض، عليه التزام دائم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي. والتحصين الفعال الوحيد ضد توالي المتآمرين على السلطة، مع قدرتهم صغرت أو كبرت - على احلال الرعب والتخويف، كما كان الحال مرارا في تاريخ هايتي، سيكون هو خلق المضادات الضرورية عن طريق عمل مستدام تأييدا للديمقراطية والتنمية.

لقد قيل إن الفرق بين الجبان والشجاع يكمن في الظروف التي تجعل كلا منهما يفر. والسلطات الفعلية في هايتي أظهرت أنها يمكنها أن تفر في اتجاهات عديدة بما في ذلك الاندفاع إلى الأمام بتهور - لكن هذه الاندفاعات كلها كانت حتى الآن يمليها الجبن. ومع أن ذلك أكبر من أن يؤمل فيه، ينبغي للزعماء العسكريين في هايتي - إذا ما كان لهم أن يظهروا نوعا من الشجاعة والكرامة أو مجرد الحس السليم - أن يستسلموا هذه المرة لإرادة المجتمع الدولي وينهوا الويلات التي يفرضونها على شعبهم، قبل أن تنزل بهم يد العدالة.

السيد كيتينغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مضى عام حتى الآن منذ وقع النظام العسكري برئاسة الجنرال سيدراس اتفاق جزيرة غفرنرز ووافق على التنحي والسماح بعودة الرئيس أريستيد. وقد رحبت نيوزيلندا بذلك القرار وأيدت باستمرار عملية السلام التي تتبناها الأمم المتحدة لاستعادة الحكم الديمقراطي في هايتي.

بعد مرور بضعة أشهر، وبعد أن انقضى عامان على استيلاء الجنرال سيدراس على السلطة، قام بنقض ذلك الاتفاق، ورفض موقف المجتمع الدولي المعرب عنه بقوة. ومنذ ذلك الوقت، واصل إظهار تجاهله التام لحكم القانون في هايتي وللالتزامات التي تعهد هو نفسه بها في جزيرة غفرنرز.

عندما ينتهك حكم القانون، كما هو الحال في هايتي، وللأسف بواسطة أنظمة كثيرة جدا طوال عقود كثيرة جدا، فإن الشعب هو الذي يعاني. وليس من قبيل المصادفة أن سلسلة من الأنظمة غير المسؤولة تركت شعب هايتي أتعس شعب في نصف الكرة الغربي - لدرجة أننا نتذكر أنه عندما انتخب الرئيس أريستيد كان وعده مجرد أن يرفع شعبه من البؤس إلى الفقر. وليس من قبيل المصادفة أيضا أن حقوق شعب هايتي - في ظل آخر النظم المغتصبة - زاد انتهاكها ووطؤها بالأقدام. وأن هايتيين كثيرين رأوا الهروب في ظروف خطيرة أفضل من العيش في بلدهم.

إن استعادة الديمقراطية في هايتي تمشي جنبا إلى جنب مع ضمانات حقوق شعب هايتي كله، وليس فقط الذين تتوفر لديهم السلطة والثروة وامكانية الوصول إلى العالم الخارجي. وعلى هذا الأساس، إن شعب هايتي يمكنه إقامة مجتمع مدني يؤدي فيه العسكريون المهام الموكولة إليهم في دستور هايتي ولا يعودون يهددون الشعب الذي من المفروض أن يحموه.

إنني أعتقد أن من الأهمية أن أؤكد أن المجتمع الدولي ليس متهورا في هذا الأمر، فقد كانت الجزاءات أولى الخطوات، وهذه أعيد فرضها، في وقت يرجع إلى شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي، بعد أن انتهك الجنرال سيدراس اتفاق جزيرة غفرنرز. وعززت الجزاءات بعد ذلك بعدة أشهر في جهد آخر لدفع قادة هايتي للامتثال للاتفاقات التي انضموا إليها.

إننا نقبل القول أنه أتيح وقت لأن تؤتي الجزاءات ثمارها والجواب واضح: أنها لن تسفر عن رحيل النظام العسكري غير المشروع بسرعة. ونحن نعي تماما أن الأثر الاقتصادي، في الوقت نفسه، إنما يشعر به شعورا قويا الأبرياء حقا: شعب هايتي الذي طالت معاناته.

إن رغبة الأمم المتحدة في اعتماد المزيد من أشكال العمل الأكثر شدة كانت محل دراسة لبعض الوقت بوضوح، في شكل تحذيرات في قرارات لمجلس الأمن. والقرار الذي اتخذناه اليوم يتخذ الخطوة التالية.

مما يؤسف له حقا أن الأمور وصلت إلى هذه النقطة. لكن من الواضح من مجريات الأحداث في الأسابيع الأخيرة أنه ليس هناك دليل على الاطلاق على وجود أي رغبة لدى القادة العسكريين في التنحي عن طريق العمل الذي يبدو أنهم مصرون على سلوكه. بل على العكس من ذلك فإن تنصيب رئيس عميل هو أشد الأمثلة وضوحا على الانتهاك المستمر للنظام الدستوري، إن طرد أعضاء بعثة الأمم المتحدة المدنية دل مرة أخرى على أن بحث المجتمع الدولي الدقيق للحالة في هايتي أمر لا يقبله النظام. ولذلك من الضروري أن يزيد الضغط على النظام العسكري. وموافقة مجلس الأمن الآن على قوة تدخل ينبغي أن تقنع ذلك النظام بأن الطريق المعقول الوحيد للعمل الآن هو أن يمتثل لاتفاق جزيرة غفرنرز طوعا.

إن هذا القرار أيضا بشأن تسوية سلمية للمشاكل، أنه يعطيهم فرصة أخيرة واحدة. ونحن نحث القيادة العسكرية في هايتي على أن تحترم الالتزامات التي قطعتها على نفسها في العام الماضي، وأن تتيح لهذه المسألة أن تحل بالطرق السلمية.

لهذه الأسباب جميعا، تؤيد نيوزيلندا طلب حكومة هايتي الشرعية الرسمي اتخاذ الأمم المتحدة إجراء حاسما في هذا الوقت لتمكين الحكومة الشرعية في هايتي من أن تعود، والنظام الدستوري في ذلك البلد من أن تعاد إقامته.

ومع هذا فإن نيوزيلندا، في تأييدها لهذا القـــرار، لا تزال لديها بعض الشواغل بشأن الأسلوب الذي كان على مجلس الأمن أن يتبعه عند التعامل مع هذه الحالة والحالات الأخيرة الأخرى. أولا، أود أن أسجل أن نيوزيلندا كانت تفضل دائما، وستظل تفضل دائما، أن تمارس الأمم المتحدة نفسها الأمن الجماعي. إن ذلك يوفر الطمأنينة التي تسعى البلدان الصغيرة إلى تحقيقها بواسطة الأمم المتحدة عندما تستند إلى الفصل السابع من الميثاق. وهذا لا يعني أن لدينا تحفظات بشأن استخدام الفصل السابع، سواء في هذه الحالة أو في حالات محددة أخرى يكون استخدامه ضروريا فيها.

ومع ذلك نعتقد اعتقادا قويا للغاية أنه ما لم توجد ظروف استثنائية تماما يتعين على الأمم المتحدة ذاتها أن تتولى هذه المسؤوليات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نسجل أيضا أننا لا نوافق على النتيجة التي خلص إليها الأمين العام بأن هذا لم يكن ممكنا في حالة هايتي. لا يمكن إنكار الصعوبات التي تتعلق بالإدارة والموارد والتي تواجهها الأمم المتحدة، ولكننا نعتقد أنه ينبغي النظر إليها بوصفها تحديات يجب التغلب عليها وليس ذرائع للتخلي عن المهام والمسؤوليات عن تسوية المنازعات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي تتوقع نيوزيلندا وحكومات أخرى من هذه المنظمة أن تضطلع به.

ثانيا، لا بد أن أسجل قلقنا إزاء الموارد التي تخصص لهذه العملية. وكما قلت، فإننا على استعداد كامل لتأييد تخصيص موارد الأمم المتحدة لاستعادة الديمقراطية في هايتي. ولكننا نعتقد أن تخصيص الموارد الدولية لهايتي يثير بالضرورة أسئلة حول مطالبات في أماكن أخرى من العالم بموارد مماثلة. وبتأييدنا لتدخل متعدد الجنسيات وقوة للأمم المتحدة تعمل في هايتي فإننا نأمل ونتوقع أنه عندما تظهر مطالبة جديدة بالمساعدة الدولية لاستعادة الديمقراطية أو لحماية الشعب في إطار كارثة إنسانية في بلد آخر صغير وبعيد، لن تبدي الأمم المتحدة وجميع أعضاء المجلس ترددا. فالأمم المتحدة يجب أن يكون في مقدروها، كما هو الحاصل بالنسبة لهايتي، أن تعتمد على الإرادة السياسية وعلى الدعم عندما تنشأ حاجة إليهما في أماكن أخرى.

وختاما، أود الإشارة إلى المسألة التي أثارها في مناقشة اليوم ممثل المكسيك. لقد احتج بأن مجلس الأمن قد أعطى شيكا على بياض بهذا القرار. وأود أن أقول إنه بالرغم من أن هذا يمكن أن يكون نقدا مفهوما لنسخ سابقة من مشروع القرار، فإن القرار الذي اتخذ اليوم يتضمن بعض العناصر التي يسرني أن أقول إنها أدخلت جزئيا نتيجة لاقتراحات مقدمة من وفد بلادي، والتي تشير بوضوح إلى أن العملية ستكون ذات طبيعة مؤقتة وأنها ستتركز تحديدا على نقطة محددة في التاريخ. ولهذا فإننا لا نعتقد أنها "شيك على بياض" لا نهاية لرصيده، ونعتقد أن القرار يجسد ذلك.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اتخذنا اليوم قرارا حول الحالة في هايتي، على أساس تقريرين أخيرين للأمين العام يطلعنا فيهما على آخر التطورات التي طرأت على

الأحداث المتدهورة على نحو متزايد هناك ويعرض على المجلس خيارات واضحة لا لبس فيها ليقوم بالنظر فيها وهو يسعى للتوصل إلى قرار ممكن التنفيذ. هذا القرار ليس بالقرار السهل على الإطلاق، وما من شك في أن تعقده يجسد الحقيقة على أرض الواقع والسياسة التوافقية البازغة إزاء هايتي. بيد أننا نشعر ببالغ الامتنان لمقدمي القرار على جهودهم ومهارتهم، وعلى ما أبدوه من الصبر والتفهم طوال التفاوض بشأن أحكام القرار.

ليس هناك في الحقيقة ما يلزم أن يقال عن السلطات العسكرية في هايتي. إن العنف المرتكب ضد شعبها قد أصبح سائدا ومنتشرا وواضحا إلى درجة أن المنظر المريع لهذا العدد الهائل من أبناء هايتي الفارين من بلدهم إلى خضم البحار الواسعة الخطيرة لا يكاد يجسد قدر وحجم قسوة هذه السلطات. ولقد أثر ذلك على العديد من البلدان في المنطقة تأثيرا متعاظما إلى حد أن الأزمة أصبحت تهدد الأمن والسلم الإقليميين.

إن الطغمة العسكرية، بمحاولاتها العديدة لإحباط إرادة المجتمع الدولي، ناهيك عن إرادة شعبها، قد دللت بوضوح على أنها لا ترغب في الرحيل. إن تحديها لحظر الأمم المتحدة وجزاءاتها، وطردها للمراقبين من منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة ونقضها لاتفاق جزيرة غفرنرز كلها دلائل حية على جدول أعمالها الذي لا يخفى على أحد. وعلى كل حال فهي ليست على استعداد بأي أسلوب لعودة الحكومة الشرعية، التي يصمم المجتمع الدولي بنفس القدر على عودتها. والمسار المحدد هو الاصطدام.

كما شرح الأمين العام في تقريره المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه (S/1994/828)، أن تدخل الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع ليس ممكنا نظرا للافتقار إلى الموارد وإلى الفترة الزمنية المتصورة اللازمة لتشكيل قوة، إذا كان هناك أصلا إمكانية حقيقية لتشكيلها. واتباعا لمسار الأمين العام، يتوسع القرار في شرح الخيار الثالث الذي اقترحه ويأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لتيسير رحيل قيادة الشرطة والجيش في هايتي. والهدف بسيط؛ ألا وهو عودة الحكومة الشرعية إلى هايتي، حكومة الرئيس اريستيد، وتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز.

إن القرار الذي اتخذ بناء على طلب الحكومة الشرعية لهايتي، يطالب بتشكيل قوة متعددة الجنسيات بهدف محدد بوضوح: ألا وهو تهيئة وصون بيئة مستقرة وآمنة بحيث يمكن في كنفها تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز. ومن المفروض أن تعقبها قوة موسعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حالما يستتب السلم.

بيد أن هذا القرار والإجراءات التي يتصورها تثير عددا من المسائل التي من الحكمة أن يفكر فيها مجلس الأمن تفكيرا مليا. فبعد فترة من الارتقاء عقب نهاية الحرب الباردة، أصبحت الديمقراطيات تحت ضغط متزايد من العديد من الجهات. وكما هو الحاصل في هايتي، يجب علينا ألا نلين في عزمنا على مساعدتها حينما يكون ذلك ممكنا وحيثما يكون عمليا.

كما يجب علينا أن نفكر مليا في النمط المتزايد من الاعتماد على قوات التدخل المتعددة الجنسيات المخصصة لتهدئة أو حل الصراعات أو الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات. وإذا بقيت الأمم المتحدة تواجه صعوبات في جمع أفراد القوة البشرية والموارد اللازمة لمعالجة هذه الحالات، كما نشهد في هايتي وفي أماكن أخرى، فقد تواجه احتمال تناقص المصداقية. يجب على الأمم المتحدة أن تستعيد عزيمتها وقدرتها الإبداعية وإمكانياتها وبالطبع، الوسائل المتاحة لديها، وإلا فسيصبح المستقبل على نحو متزايد من الصعب التنبؤ به، مما من شأنه أن يعني أن المستقبل غير آمن.

لقد وجد وفدي ممكنا بالرغم من بعض الشكوك والمخاوف التي تساوره أن يؤيد القرار، لأنه ليس هناك شك في الضرورة القصوى للقيام بعمل ما. إن نظام الأمر الواقع اللاشرعي قد اعتمد سياسة أدت إلى تردي الحالة بصورة ملحوظة تماما، وما زال يضعف حزم العالم وتصميمه ويشيع فيه التشويش. وهو يتوقع بعد ذلك التوصل إلى حل يتلاءم مع رغباته.

ولكن رحيله ذاته لن ينهي القصة، كما ينبهنا الأمين العام، لأنه بعد تدمير الاقتصاد والهياكل الأساسية للبلد، ستنشأ حاجة إلى قدر كبير من المساعدة الإنسانية والمشاركة الدولية على المدى الطويل، تتصاعد تكلفته في كل يوم إضافي من الحكم العسكري. وهذا بالتحديد ما يحاول هذا القرار أن يحبطه.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي، على غرار أعضاء مجلس الأمن الآخرين، يشعر بقلق خطير إزاء الحالة المتدهورة باستمرار في هايتي. وإن تقريري الأمين العام الصادرين في ١٥ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ في الوثيقتين S/1994/828 و S/1994/871 على التوالي، يظهران بوضوح أن المسار الخطير للأحداث في هايتي هو نتيجة مباشرة للأعمال التي يقوم بها النظام العسكري غير الشرعي الذي ما برح يدوس بالأقدام على حقوق الشعب الهايتي، وينشر العنف والرعب، ويحول دون استعادة الحكومة المدنية الشرعية وعودة الرئيس المنتخب على النحو الواجب من جانب الشعب الهايتي، ألا وهو الرئيس جان برتران اريستيد.

هذه الأعمال تشكل انتهاكا مباشرا لمطالب مجلس الأمن بتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز في مجموعه. والطغمة العسكرية الحاكمة في هايتي ألقت بالقفاز في وجه المجتمع الدولي عندما أعلنت مؤخرا طرد البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وهي البعثة التي مددت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولايتها في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وبهذه الطريقة تحاول تلك الطغمة أن تخفي عن الأنظار انتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان. ومن الواضح أن مجلس الأمن لا يمكن أن يستمر في مواجهة حالة وصفها الأمين العام عن حق بأنها لا تطاق.

وفي ظل هذه الظروف كان القرار الذي اتخذناه توا خطوة صعبة ولكنها خطوة ضرورية تحمل الدليل على تصميم مجلس الأمن على وضع نهاية للأزمة المطولة في هايتي، وكفالة تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس من قبل.

والاتحاد الروسي، بتصويته مؤيدا لقرار مجلس الأمن هذا، يأخذ في حسبانه أنه يتمتع بتأييد الرئيس جان برتران أريستيد.

إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبرى على توفر الوضوح التام للعملية التي أذن بها مجلس الأمن للقوة متعددة الجنسيات في هايتي، وهذا الوضوح أساسي لضمان ثقة المجتمع الدولي الكاملة بإجراءات القوة متعددة الجنسيات، وتأييد المجتمع الدولي لتلك العملية.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر أن القرار المتخذ ينص على قيام تعاون وثيق بين القوة المتعددة الجنسيات والفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، من أجل أن يرصد مراقبو الأمم المتحدة عمليات القوة متعددة الجنسيات، والتحقق، كما ينص تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤:

«من الأسلوب الذي تضطلع به تلك القوة بالولاية التي منحها إياها مجلس الأمن» (S/1994/828، الفقرة ٢٣)

وفي هذا الصدد، نرى أن الطلب الوارد في القرار بأن يقدم الأمين العام تقريرا عن أنشطة الفريق المتقدم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، على جانب كبير من الأهمية.

والاتحاد الروسي يؤيد المفهوم الوارد في القرار بتنفيذ العملية على مرحلتين.

ويود وفد الاتحاد الروسي أن يؤكد في هذا السياق أن مجلس الأمن سيكون عليه أن يعود لمسألة ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي وحجمها ومسائل أخرى متعلقة بوزع البعثة وأنشطتها في المرحلة الثانية من العملية، التي تترتب عليها آثار مالية، عندما يتخذ القرارات ذات الصلة بالانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من العملية.

ختاما، أود أن أقول إن الاتحاد الروسي يأمل أن يكون في اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار اليوم عونا كبيرا على تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز، والتسوية الكاملة للأزمة في هايتي.

السيد روفنسكي (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر حكومتي بجزع وقلق عميق لاستمرار التطورات السلبية في هايتي. فمنذ اليوم الذي استولت فيه الطغمة العسكرية الحاكمة على السلطة هناك، كان واضحا أنها ليست سوى قوة مدمرة.

فقد دمرت أول النبتات الهشة للديمقراطية في هايتي.

وأجبرت الرئيس المنتخب ديمقراطيا على مغادرة هايتي، ومنعته من العودة إلى الجزيرة وتولي منصبه.

وانتهكت بوحشية متزايدة الحريات المدنية وحقوق الانسان الأساسية، وقتلت بأسلوب منهجي معارضيها السياسيين.

وأظهرت المرة بعد الأخرى عدم رغبتها في احترام التزاماتها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز الموقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولم تبد سوى استهانة واستخفاف تامين بإرادة المجتمع الدولي.

ولا يساورنا أدنى شك في أن الحالة في هايتي تشكل تهديدا حقيقيا ومتعاظما للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد صبرنا على نظام الأمر الواقع غير الشرعي في هايتي لفترة طالت كثيرا. ومع ذلك من الواضح أن الجهد الطويل والمضني الذي بذله المجتمع الدولي لاستعادة الديمقراطية في هايتي بالوسائل السلمية والسياسية، وبفرض جزاءات اقتصادية، قد باء بالفشل.

إن الطغمة الحاكمة أساءت تفسير صبرنا بأنه دليل على الضعف. فالمتمردون يظنون أنهم بخداع المجتمع الدولي يمكنهم الابقاء على قبضتهم المميتة على هايتي والتشبث بالسلطة، بينما يجعلون الحياة بالنسبة لأبناء هايتي العاديين أكثر بؤسا مع كل يوم يمر، مما يجبر الكثيرين منهم على التماس الملجأ خارج البلاد.

إن القرار الذي اتخذه المجلس منذ لحظات يثبت أنهم على خطأ، ويوجه إلى الطغمة الحاكمة رسالة أخيرة واضحة لا لبس فيها: اخرجوا وإلا فسترغمون على ذلك.

إن القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) قرار فريد في نوعه. فمجلس الأمن، للمرة الأولى في تاريخه، يأذن للدول الأعضاء باستعمال جميع الوسائل اللازمة لاستعادة الديمقراطية في دولة عضو في الأمم المتحدة، وخلق الظروف المؤاتية لحياة أفضل وأكثر كرامة لشعبها.

وبسبب الطابع الفريد لهذه البعثة، فقد نظر أعضاء مجلس الأمن بتأن وعناية خاصين في أجزاء القرار الأساسية. ونحن ممتنون لمجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي، التي عملت عن كثب وبطريقة مكثفة مع أعضاء المجلس، في بحث عدة قضايا هامة وبعيدة الأثر وردت في القرار.

وكان في مقدمة اهتماماتنا وضوح الولاية، والتحديد الواضح لمرحلتي العملية المتوخاة، وكذلك الجدول الزمني. ويعتقد وفدي أن جميع الجوانب الهامة للبعثة عولجت في القرار بأسلوب واضح ومرض.

ويسرنا أن إجراءات مجلس الأمن تحظى بالتأييد التام من ممثلي هايتي المنتخبين ديمقراطيا، وكلنا ثقة بأن هذا التأييد سيمتد ليشمل مجموعة الدول التي ستشكل القوة متعددة الجنسيات.

وباتخاذ قرار اليوم لم يبدأ مجلس الأمن فحسب مرحلة جديدة وحاسمة في جهود المجتمع الدولي لانقاذ هايتي من براثن الطغمة العسكرية الحاكمة واستعادة الديمقراطية في الجزيرة، بل إنه أيضا التزم ببرنامج طويل الأجل لدعم هايتي. وإننا نؤمن إيمانا قويا بوجوب قيام تعاون وتنسيق وثيقين ومتواصلين، في هذا الصدد، بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. ويثق وفدي بأن المجلس سيسعى إلى تحقيق هدف دعم هايتي طويل الأجل، بنفس العزيمة التي أبداها لدى نظره في هذا القرار الهام واعتماده.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ وقّع اتفاق جزيرة غفرنرز تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وقد نص، ضمن جملة أمور، على عودة رئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا، صاحب الفخامة السيد جان برتران أريستيد بحلول ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

وبعد انقضاء عام على توقيع الاتفاق، يواصل نظام الأمر الواقع غير الشرعي والسلطات العسكرية في هايتي المماطلة في تنفيذ أحكامه ذات الصلة وممارسة القتل والتعذيب والاغتصاب ضد شعب هايتي البائس.

ويمثل القرار الذي اتخذه ذلك النظام والسلطات قبل بضعة أسابيع بطرد مراقبي حقوق الإنسان في وقت يزداد فيه العنف العشوائي ضد السكان المدنيين في هايتي عملا آخر من أعمال التحدي لإرادة المجتمع الدولي. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن هذه الحالة لا يمكن تحملها.

يشير تقرير الأمين العام إلى أن الولاية المناطة ببعثة الأمم المتحدة في هايتي بمقتضى القرار ٨٦٧ (١٩٩٣) لم يمكن تنفيذها بسبب التطورات المختلفة في ذلك البلد والمتمثلة في عدم امتثال القوات المسلحة في هايتي للأحكام ذات الصلة لاتفاق جزيرة غفرنرز.

ويدعو التقرير بالتالي إلى تعديل الولاية الأصلية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. كما أنه يقترح توسيع الولاية بحيث تشمل مهام اضافية. ويتفق وفدى مع الأمين العام فيما يتعلق بالمهام المقترحة والواردة في الفقرة ٩ من ذلك التقرير. أما بالنسبة للخيارات الثلاثة التي يطرحها الأمين العام للقوة الموسعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، فقد اختار وفدي الخيار الثالث، بصيغته المعدلة، لأنه يتميز بتقسيم العمل بين قوة متعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

لقد أيدنا ما ورد في هذا القرار آملين في أن يرسل رسالة واضحة وصارخة إلى نظام الأمر الواقع غير الشرعي وقادته العسكريين في هايتي بأن وقت مغادرتهم قد حان، وأن المجتمع الدولي عاقد العزم على المساعدة في استعادة الديمقراطية في هايتي والعودة الفورية لحكومته المنتخبة شرعيا.

ختاما، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأنه من الضروري النظر إلى هذه الحالة الخاصة في هايتي بوصفها حالة فريدة من نوعها وخاصة ومعقدة وينبغي ألا تعتبر سابقة لحالات أخرى. ويعتقد وفدي أن اتخاذ هذا القرار اليوم سيؤدي إلى عودة الحكومة الشرعية والديمقراطية إلى هايتي وتخفيف حدة المعاناة والآلام التي يمر بها شعب هايتي. ونأمل أيضا أن يعزز الإجراء المتخذ اليوم السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لباكستان.

يشكر وفدي الأمين العام على تقريريه الممتازين عن الحالة في هايتي الواردين في الوثيقتين S/1994/828 و S/1994/871. يشعر وفدي بقلق بالغ إزاء زيادة تفاقم الحالة في هايتي واستمرار نظام الأمر الواقع غير الشرعي في ذلك البلد في تجاهل اتفاق جزيرة غفرنرز. وإننا نشجب رفض ذلك النظام التعاون مع جهود الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز. وفي هذا السياق، ندين بشدة طرد موظفي البعثة المدنية الدولية الذي حدث مؤخرا.

ونقر بأن الوضع المتدهور الراهن في هايتي يمثل حالة فريدة من نوعها واستثنائية وتهديدا للسلم والأمن في المنطقة ويتطلب ردا استثنائيا من جانب المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشير إلى البلاغ الرسمي الصادر في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن وزراء منظمة الدول الأمريكية والذي حث جميع الدول الأعضاء على تأييد تدابير الأمم المتحدة لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وذلك من أجل المساعدة، في جملة أمور، في استعادة الديمقراطية. علاوة على ذلك، دعا الرئيس الشرعي لهايتي، السيد جان برتران أريستيد، في رسالته المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ والموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء «سريعا وحاسما» لتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز.

لذا فقد صوت وفدي مؤيدا للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو.

وإننا نأسف، لأسباب معروفة تماما، لأن الأمين العام لم يتمكن من التوصية باعتماد الخيار الأول الوارد في تقريره في الوثيقة S/1994/828 المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. فوفدي يرى أن ذلك الخيار كان، إن أمكن تنفيذه، سيكون الإجراء المفضل.

وإننا نعرب عن أملنا في أن يتم وزع القوة متعددة الجنسيات في أسرع وقت ممكن وأن تتوخى أقصى قدر من الحذر وضبط النفس في الاضطلاع بمهمتها وذلك لتفادي وقوع خسائر في الأرواح.

إن اتخاذ القرار الحالي لا يبدأ فحسب بالعد التنازلي بالنسبة لنظام الأمر الواقع غير الشرعي في هايتي بل يمثل أيضا تحذيرا للدول الأخرى التي تستخدم أجهزة دولها للقيام بحملات منهجية لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية انتهاكا صارخا، وخاصة أن تلك الانتهاكات تؤدي إلى إثارة التوترات في المنطقة وتهدد السلم والأمن الدوليين.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي، بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥